مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الواحد والعشرون - العدد الأول - (2019) 7 - 54
المعهد العربي للتخطيط

الجودة المؤسساتية و التنمية المستدامة في الدول العربية : دراسة تطبيقية

شيبـي عبد الرحيم*
شكوري سيدي محمد**

ملخص

تحاول هذه الدراسة تحليل تأثير الجودة المؤسساتية على التنمية المستدامة بالدول العربية خلال الفترة 1996– 2015 باستخدام طريقة الفروق العامة للعزوم (GMM). وعلى الرغم من التحسن الملحوظ الذي عرفته بعض الدول في السنوات الأخيرة من حيث مؤشرات التنمية الناتج عن الجهود التي تبذلها الحكومات و التي تُذكر فتُشكر، غير أنها لازالت مطالبة بمجهودات إضافية لتعزيز الأثر التنموي خاصة لعائدات النفط. في حين يبقى تردي مؤشرات البيئة المؤسساتية في الدول العربية أكبر عائق يحول دون تحقق الأهداف التنموية، و يحد من فعالية الإصلاحات الاقتصادية. هذاوقد خلصت الدراسة التطبيقية إلى النتائج التالية: التأثير المعنوي الإيجابي على التنمية المستدامة (معبر عنها بالادخار الصافي المعدل) لكل من: حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و معدل التبادل التجاري. هناك تأثير معنوي سلبي لكل من: الهيكل العمري للسكان ووفرة الموارد الطبيعية، بينما كان تأثير معدل الاستثمار غير معنوي. أما مؤشرات النوعية المؤسساتية (مؤشر الحوكمة ، المخاطر القطرية و الحرية الاقتصادية) فقد كان لها تأثير معنوي إيجابي على الادخار الصافي المعدل باستثناء مؤشر الحريات المدنية و الحقوق السياسية، مما يوحي بضعف الهياكل السياسية ذات الطابع الديمقراطي بالدول العربية و ضعف الوعي السياسي للمجتمعات العربية.

Institutional Quality and Sustainable Development in Arab Countries: Empirical Study

Chibi Abderrahim

Chekouri Sidi Mohamed

Abstract

This study tries to analyze the impact of institutional quality on the sustainable development in Arab countries during the period 1996–2015 using the Generalized Method of Moments (GMM). Despite the significant improvement that have known some countries in recent years in terms of development indicators, but, more efforts to be done by the Arabian authorities to improve good governance and to enhance the developmental impact of oil revenues. While the deterioration of the institutional environment indicators in the Arab countries remain the biggest obstacle to achieve the development goals, and limit the effectiveness of economic reforms. The empirical study found the following results: positive significant effect on sustainable development (expressed by adjusted net saving) for both GDP per capita and terms of trade. The negative significant effect of: age structure of the population and abundance of natural resources, while the effect of investment rate was insignificant. Indicators of institutional quality (governance index, country risk and economic freedom) have had a positive effect on adjusted net saving, except for civil liberties and political rights index, which suggestsweak political structures in Arab countries and weak political awareness of Arab societies.

* أستاذ محاضر بمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية – المركز الجامعي مغنية – الجزائر، البريد الالكتروني: chibirahim@yahoo.fr
** أستاذ محاضر بمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية – المركز الجامعي مغنية – الجزائر، البريد الالكتروني: cheksidimed@yahoo.fr

أولاً: مقدمة

يحسب التفاوت الاقتصادي والتنموي بين الدول المتقدمة والنامية، والفجوة فيما بينها من الموضوعات التي كانت، ولازالت، تمثل اهتمام المختصين، والمتابعين لأسباب و محددات التنمية الاقتصادية. في هذا الصدد، ظل موضوع النمو المستدام و التنمية في الدول العربية، يثير عددا من القضايا المهمة، التي يمكن فهمها بوصفها تتعلق بطبيعة النمو الاقتصادي٢الذي سجلته الدول العربية عبر الزمن، وبطبيعة الإنجازات التنموية التي تمكنت هذه الدول من تحقيقها، إضافةً إلى مدى ملاءمة السياسات التي اتبعت لإحداث التنمية.

تتشارك بلدان المنطقة العربية في أكثر بكثير من لغة وتقاليد اجتماعية و ثقافية مشتركة، إذ اتبعت منذ زمن طويل نموذجا للتنمية يهيمن عليه القطاع العام ويحول الحكومات إلى موفرات للملاذ الأول والأخير. و يعتمد هذا النموذج العربي المَعيوب للتنمية على أشكال غير فعالة للتدخل وإعادة التوزيع وللتمويل، تعول هذه الأشكال بقوة على مكاسب خارجية، بما فيها مساعدات و تحويلات و ريوع من عائدات النفط. وأحيانا، يوصف الاعتماد على دخل غير مكتسب بالخطيئة الأصلية للاقتصادات العربية.

خَلَق نموذج التنمية هذا بقيادة الدولة تناقضات، إذ أن المكاسب في مجال التنمية البشرية لم تترجم إلى مكاسب في الإنتاجية والنمو، أولا لأن النموذج يحصر رأس المال البشري في وظائف للقطاع العام غير منتجة، وثانيا، لأنه يبني هرم امتياز تقتصر فيه الميزة الاقتصادية على شركات و أفراد مرتبطين بالدولة ونخبها الحاكمة. وهكذا تآكلت استدامة هذا النموذج التنموي على نحو متزايد بارتفاع تكاليف الكبت و إعادة التوزيع، و بتعزيزه أيضا التهميش السياسي والحرمان الاقتصادي والاستبعاد الاجتماعي.

بناء على ذلك، ترتب على الحراك الاجتماعي الواسع، العميق الذي شهدته بعض الدول العربية منذ 2011 إلحاح يتعلق بالإجابة عن شتى الأسئلة المتعلقة بعملية صوغ السياسات التنموية الملائمة التي يتعين تصميمها، وإدارة تنفيذها، والتي يمكن أنْ تلبي طلبات الشعوب العربية.

في هذا السياق، يتبنى التقرير الذي نشره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية (2013) الطرح القائل بأن إصلاحات السوق الرامية إلى استبدال العقد الاجتماعي القديم لم تكن تشاركيةً ولا تضمينيةً، بل أدى ذلك إلى ظهور المقايضة الاصطناعية المغلوطة بين الحقوق الاقتصادية والسياسية [مقاربة «الإصلاحات الاقتصادية أولا والإصلاحات السياسية لاحقا» أو ما يسمى بمنهج «الخبز قبل الحرية «] والتي كانت سببا في اندلاع احتجاجات الربيع العربي.

ولعل الإنصاف يقتضي بداية الإقرار بأن الفساد السياسي والإداري وغياب المساءلة في العديد من الدول خلال العقود الماضية[1]، قد حد كثيرا من جدوى تطبيق إصلاحات اقتصادية، بصرف النظر عن طبيعة هذه الاصلاحات وتوجهاتها. ومن أسوأ ما اتصفت به سياسات الإصلاح الاقتصادي تلك هو ارتباطها بأنظمةٍ غير ديمقراطية، في حالات غير قليلة، مما كان عاملا مساعدا في تغذية عدم الاستقرار الاجتماعي، لعدم مساهمةٍ هذه القروض في تحسين الأوضاع المعيشية المباشرة للشرائح الفقيرة[2]. يصعب إذن، في ظل هذه الأنظمة الفاسدة، توجيه أصابع الاتهام إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي وحدها بوصفها السبب الرئيسي في الإخفاق الإنمائي بالدول العربية.

وإذا ما اعتبرنا أن الفساد هو جريمة ناتجة عن ظاهرة اجتماعية تتمثل في الاستخدام المغرض من قبل الموظف لأجهزة السلطة و الإدارة و صلاحياته الوظيفية بهدف الإغتناء الذاتي وبشكل غير مشروع[3]، فإن الدول العربية ستكون في طليعة الدول التي تعاني من هذه الظاهرة، بحيث لا تكاد تخلو أي جريدة يوميا من ذكر خبر يتعلق بمثل هذه التصرفات، زد على ذلك المراتب المتدنية التي تحتلها هذه الدول في تصنيف المنظمات التي تعنى بالشفافية و تصنف المخاطر السياسية، ومدى تشوّه البيئة التمويلية و الاقتصادية. وهذا على الرغم من جميع الجهود التي تبدلها هذه الدول للحد من الإختلالات في التوازنات الجهوية ومكافحة الفقر ومردودية النظام التربوي ونظام الصحة العمومية والحصول على العمل وعلى المسكن اللائق، بالإضافة إلى سن مجموعة من القوانين لمكافحة الفساد.

وبعد، تحاول هذه الدراسة استخدام منهج «المحتوى التنموي للاقتصاد السياسي» في وصف و تحليل الأسباب و الدوافع التي يعتقد بأنها حدت من فعالية الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها بعض الدول العربية، و التي حالت دونما تحقيق الطموحات التنموية للشعوب العربية، وذلك بالتركيز على تحليل منهج الإصلاحات في حد ذاته و الجوانب المؤسساتية الحاضنة له. و يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية لاقتصاديات 17دول عربية توفرت لدينا بياناتها خلال الفترة 2015–1996، و هي: الجزائر و البحرين و مصر و العراق و الأردن و الكويت و لبنان و ليبيا و موريتانيا و المغرب و عمان و قطر و المملكة العربية السعودية و السودان و سوريا و تونس و اليمن. إذ سيتم الاعتماد على استخدام الأساليب الكمية القياسية (طريقة الفروق العامة للعزوم (GMM)) للتعرف على محددات الإدخار الفعلي الصافي بالاقتصاديات العربية.

و عليه، سنقترح تقسيم هذه الدراسة إلى ستة أقسام: بعد التقديم، يقوم القسم الثاني باستعراض المحتوى النظري للدراسة من تعريف للتنمية و المؤسسات و توضيح مؤشرات قياسهما. فيحين تضمن القسم الثالث عرضا لبعض الأدبيات التطبيقية للدراسة، بينما يصف القسم الرابع واقع البيئة المؤسساتية في بعض الدول العربية. القسم الخامس خصصناه لدراسة تطبيقية تختبر مدى تأثير النوعية المؤسساتية على التنمية المستدامة بالدول العربية وذلك بعد وصف متغيرات النموذج ثم تقدير النتائج. هذا، وبالإضافة إلى تلخيص النتائج و اقتراح بعض التوصيات المتعلقة بمضامين السياسات.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة

1.2. التنمية المستدامة و قياسها

بالرغم من أن كلمة التنمية المستدامة تعتبر شعارا عالميا مشتركا، إلا أنه إلى غاية اللحظة لا يوجد توافق على تعريف أو مفهوم واحد للتنمية المستدامة. و يعتبر كل من Solow (1974) و Hartwick (1977) من أوائل الاقتصاديين المنظرين لمفهوم التنمية المستدامة، و هذا من خلال ما أطلق عليه قاعدة سولو–هارتويك[4]، حيث ترى هذه القاعدة أنه لتأمين منهج مستدام للتنمية ينبغي أن يتم استثمار ريع الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد للبلد في أشكال أخرى لرأس المال، أي أنه عند أي نقطة من الزمن ينبغي تساوي قيمة الاستثمار مع قيمة الريع المحصل من استخراج الموارد الطبيعية ، و تمثل هذه القاعدة بالنسبة لهذه البلدان وصفة لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد وضع التعريف الأكثر انتشارا للتنمية المستدامة في تقرير لجنة برندتلاند Brundtland الذي نشر من طرف اللجنة العالمية للبيئة و التنميةWCEDسنة1987، و في هذا التقرير تم تعريف التنمية المستدامة على أنها

«التنمية التي تحقق حاجة الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق حاجاتها». وبالتالي فإن جوهر التنمية المستدامة وفقا لهذا التعريف هو تحقيق الاحتياجات الأساسية و الاعتراف بالآثار على البيئة والمساواة بين الأجيال. ويلاحظ التقرير بأن التنمية المُستدامة عملية مستمرة للتغير حيث يكون إستغلال الموارد الطبيعية و الاتجاهات الاستثمارية والتنمية التقنية والتغيير المؤسسي منسجماً مع قُدرة الأجيال الحالية واللاحقة على تحقيق احتياجاتها[5]. وبالتالي فالتنمية المُستدامة مرتبطة بالإرادة السياسية. وعربياً، فقد كان من أبرز المحاولات لتعريف التنمية المُستدامة ما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 من أن «التنمية المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل، و إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة و الفعالة للمواطنين وعبر تمكين الفئات المهمشة، وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم المرتبطة ارتباطا محوريا بالقدرات والفرص المتاحة التي تتضمن الحرية بمعناها الواسع، واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي «، حيث يُلاحظ في تعريف التقرير التركيز على الجانب السياسي أيضا.

و يرى Arrow et al (2004) أنه حتى يمكن القول أن الاقتصاد يحقق مستوى تنمية مستدامة عند أي فترة معينة، ينبغي أن تكون الرفاهية الاجتماعية للأجيال لا تنخفض عند هذه الفترة. و تعتبر القاعدة الإنتاجية للاقتصاد من بين أهم محددات الرفاهية الاجتماعية للأجيال، و تشمل هذه القاعدة الإنتاجية كل الأصول الرأسمالية بما في ذلك الرأسمال الصناعي، رأس المال البشري، رأس المال الطبيعي، و قاعدة المعرفة، و المؤسسات.[6]

أما فيما يتعلق بقياس التنمية المستدامة، فيتفق معظم الاقتصاديين على أن الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للفرد لا يمكن اعتباره معيارا جيدا للحكم عن ما إذا كانت التنمية مستدامة أم لا. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى البحث عن توافق حول مفهوم استدامة التنمية و هذا من خلال إيجاد مؤشر عملي يسمح بمعرفة ما إذا كان أي اقتصاد يسير بطريقة صحيحة.

في السنوات الأخيرة و في مجال البحث المتعلق بالتنمية المستدامة، و بالاعتماد على عمل Hamilton و clemens(1999)[7] قام البنك العالمي) 2003(و (2006) و (2011) بتقدير مؤشر اقتصادي كلي للتعبير عن التنمية المستدامة و الذي يتمثل في الادخار الصافي المعدل (Adgusted net saving) ويسمى كذلك بالادخار الفعلي أو الأصيل (Genuine Saving) ، والذي يعبر عن التغير في الثروة الإجمالية للبلد. و يشمل هذا المؤشر على تغيرات كل من رأس المال الاقتصادي ، رأس المال البشري و رأس المال الطبيعي (انظر الشكلين 1و 2 في الملحق). فهو يقيس الادخار بمفهومه الواسع و لا يقتصر فقط على رأس المال المادي بل يتعداه إلى رأس المال البشري و الطبيعي و مخزون المعرفة و رأس المال الاجتماعي.

و يتم حساب الادخار الصافي المعدل من طرف البنك العالمي[8] وفق المعادلة التالية:

$$ANS = NNS + E - R - P$$

ANS: الادخار الصافي المعدل.

NNS : الادخار الوطني الصافي.

E: النفقات الجارية للتعليم.

R : الانخفاض في مخزون الموارد الطبيعية المستهلكة.

P: الأضرار التي يسببها غاز ثاني أوكسيد الكاربون.

حيث أن: NNS=GNS-CFC.

مع :GNS: الادخار الوطني الخام

CFC : إستهلاك رأس المال الثابت.

فعند حساب الادخار الصافي المعدلANS، تُعالج النفقات الجارية للتعليم بما فيها الكتب و أجور الأساتذة و غيرها من النفقات المتعلقة بالتعليم على أساس أنها إدخار و ليست إستهلاك لأنها تساهم في زيادة رأس المال البشري. أضرار التلوث تعكس التأثير السلبي لتلوث البيئة على الرفاهية و يعبر عنها بالأمراض التي يتعرض لها الإنسان. أما نضوب الطاقة فيتمثل في نفاد البترول و الغاز الطبيعي والفحم، فيحين أن نضوب المعادن يتمثل في نفاد كل من البوكسيت Bauxite، النحاس، الحديد، الفوسفات، النيكل، الزنك، الذهب و الفضة. هذا و يعبر مقياس نضوب الطاقة و المعادن عن إدارة الموارد الطبيعية.

في هذا الصدد، يؤكد Yacouba Gnègnè (2009) ، باستخدامه لعينة من 36 بلد خلال الفترة 1971-2000، على قوة العلاقة بين مؤشر الإدخار الصافي المعدل و تغير مستويات الرفاهية (معبر عنها بمعدل وفايات الاطفال و مؤشر التنمية البشرية).

مؤخرا، طور Pezzey و Burke (2014) و Adrian Boos (2015) مؤشر البنك العالمي السابق، بحيث أصبح المؤشر الجديد يأخذ بعين الاعتبار كلا من: تكلفة الانفجار السكاني، فائدة التقدم التقني، وتكلفة احتياطية أعلى بكثير من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الحالية.

2.2. المؤسسات، أنواعها و كيفية قياسها

يمكن اعتبار المؤسسات (institutions) على أنها القواعد التي توضع من قبل المجتمع أو المنظمة لتسهيل عملية التنسيق بين الأفراد، و ذلك من خلال المساعدة على صياغة التوقعات الخاصة بسلوك الفرد تجاه الأفراد الآخرين. فهي تعكس الإجماع العام أو القبول الرسمي المتعلق بسلوك الأفراد و الجماعات تجاه أنفسهم و تجاه سلوك و أفعال الآخرين، علما بأن هذا الإجماع العام أو القبول الرسمي يتطور بشكل تدريجي في كافة المجتمعات[9].

في الأدبيات النظرية غالبا ما يستمد تعريف المؤسسات من التعريف الذي قدمه North (1994)[10] إذ يعرف هذا الأخير المؤسسات على أنها معيار أو مجموعة المعايير التي لها تأثير هام على سلوك الأفراد. و فينظره أيضا، أن المؤسسات هي أنظمة محفزة تقدم دليلا موجها للسلوك الإنساني. هناك أيضا من يعرفها على أنها قيود مبتكرة إنسانياً، تساهم في هيكلة التفاعلات الإنسانية، والسياسية، والاجتماعية. و بالتالي فمفهوم المؤسسة لا يعني بالضرورة أن تكون منظمة أو هيئة حكومية أو غير حكومية. و تتمثل هذه المؤسسات في الأشكال التالية:

- المؤسسات الرسمية formal institution (المؤسسات المرتبطة بقواعد اللعبة Rules of Game) التي تشكل حقوق الملكية، والنظام القضائي، وتحدد داخلياً ضمن النظام الاقتصادي، أو خارجياً(كالقوانين ، التنظيمات ،القواعد، الدساتير ، . .)، تخضع لقوانين و تنظيمات الدولة، و تستمد شرعيتها من الدولة. هي ذات أجل طويل (10-100 سنة) و تحدد البيئة العامة للمؤسسات. فطبيعة هذه المؤسسات تتميز بأنها تصاغ و تتغير من

طرف واضعي القواعد و التشريعات.

➢ المؤسسات غير الرسمية informal institution هي تلك المؤسسات المرتبطة بالهيكل الاجتماعي للمجتمع (تشكل الطريقة التي يحيا بها المجتمع)، هي غير مصنفة رسميا سواء في القوانين أو في دستور البلد وتحدد خارج النظام الاقتصادي. وعادة ما تتمثل في القواعد غير الرسمية التي تكوّن العادات، التقاليد، أنماط السلوك، و كل الترتيبات التي في الغالب لا تظهر بشكل واضح مثل القواعد الرسمية، غير أنها تستعمل من قبل الأفراد كموجه في حياتهم اليومية. و أغلب هذه المؤسسات غير الرسمية تستند كليا على وجودها و فعاليتها و لا تمتلك مركزا يقود و ينسق أعمالها. هي أيضاذات مدى زمني طويل جداً (200–300 سنة) إلا أنها يمكن أن تتغير بالصدمات أو الأزمات.

المؤسسات غير الرسمية ليست مرنة مثل المؤسسات الرسمية، و تغيير القواعد الرسمية لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير طريقة عمل المؤسسات غير الرسمية. فإذا كان تغير القواعد غير الرسمية لا يساير سرعة تغير القواعد الرسمية ، فإن هذا سيؤدي إلى خلق تصادم بين هذين النوعين من المؤسسات، مما يترتب عليه عدم توازن غير مرغوب فيه عندما لا تستطيع المؤسسات الرسمية تحقيق أهدافها أو تحققها بأقل فعالية. و هذا ما يجعل عملية التحول من وضعية إلى وضعية أخرى عملية صعبة و بطيئة، و سبب هذا هو قلة مرونة المؤسسات غير الرسمية التي يعود وجودها إلى فترة ما قبل بدأ عملية التحوّل.

➢ هناك مستوى ثالث من المؤسسات و هي تلك التي ترتبط بإدارة اللعبة(Play of Game) بشكل يمكنها من قيادة(إنفاذ)بناء التنظيمات. و يتعلق الأمر بالمؤسسات التي تشكل هيكل إدارة الحكم للدولة، والعلاقات التعاقدية، مثل، عقود الأعمال. وتتحدد داخل النظام الاقتصادي. هي ذات مدى زمني متوسط (10–1 سنوات). أما المستوى الرابع فهو ما يتعلق بالمؤسسات المرتبطة بآليات التخصيص (Allocation)، و هي تلك القواعد المرتبطة بتخصيص الموارد، مثل، الرقابة على تدفقات رأس المال، وأنظمة تدفقات التجارة، وأنظمة الأمن الاجتماعي. تتحدد هذه الأخيرة داخل النظام الاقتصادي وهي ذات مدى زمني قصير. لها تأثير على تكيف الأسعار، والناتج، وتحديد الحوافز.

هنا يظهر الجزء الصعب في عملية التنمية الاقتصادية، إذ يكمن في المهمة التنظيمية لإعادة الربط و التنسيق ما بين السلوك الإنساني المتباين في ظل القواعد الجديدة، بطريقة تمكن الأفراد من مساعدة أنفسهم و مساعدة بعضهم البعض على استحداث و استخدام التقنية الأكثر فعالية و كفاءة في المجتمعات الحديثة. و كل هذا يجعل من المؤسسات عامل ضروري من اجل تنمية مستدامة و عادلة ، فعندما تعمل هذه المؤسسات بشكل جيد فهي تمكن الأفراد من العمل معا من أجل التخطيط لمستقبلهم و مستقبل مجتمعاتهم ، لكن عندما تكون هذه المؤسسات ضعيفة و غير عادلة فإنها تقوض العمل المشترك وتكون النتائج غير أكيدة.

فيما يتعلق بأنواع المؤسسات، قدم Acemoglu و Robinson)2015([11] كتابا (حقق صيتا عالميا و ترجم إلى العديد من اللغات) يعج بالأمثلة و النماذج التاريخية إضافة هامة لموضوع الخلاف الدائر حول السبب الذي يجعل الدول المتشابهة تختلف بدرجة هائلة في مناحي تطورها و تنميتها الاقتصادية. إذ يوضح المؤلفان عن قناعة أن الدول تنجو من شبح التخلف عندما تمتلك مؤسسات سياسية شاملة أو تضمينية (Inclusive Institutions) تدعم المؤسسات الاقتصادية الشاملة و تفشل في الغالب حينما تتصلب و تتحجر تلك المؤسسات أو تفشل في التكيف مع الواقع. و يرى المؤلفان بأن جغرافيا المكان أو الثقافة أو التاريخ أو العقيدة التي يدين بها الأجداد (التي لا يجب أن

تمثل القدر)، ليست هي العوامل التي تفسر السبب وراء وجود بعض الدول الغنية و بعض الدول الفقيرة، و لكن بالأحرى هي مسألة مؤسسات و سياسات.

حسب المؤلفين، تفشل الأمم اقتصاديا بسبب المؤسسات الاستحواذية (Extractive Institutions) المستخلصة للثروات، فهذه المؤسسات تجعل البلدان الفقيرة تظل فقيرة و تمنعها من المضي قدما نحو طريق النمو الاقتصادي. و هذه هي حقيقة ما يحدث اليوم في إفريقيا (زيمبابوي، سيراليون)، و في أمريكا الجنوبية (كولومبيا و الأرجنتين)، وفي آسيا (كوريا الشمالية و أوزبكستان) و في الشرق الأوسط (العراق، ليبيا، اليمن). وعلى الرغم من الاختلافات الملحوظة بين هذه الدول (اختلاف الموقع، التاريخ الاستعماري، اللغة و الثقافة) لكن الشيء الوحيد المشترك بينهم هو المؤسسات الاستحواذية. في جميع هذه الحالات، نجد أن أساس هذه المؤسسات يتمثل في نخبة تقوم بتشكيل طبيعة المؤسسات الاقتصادية من أجل إثراء نفسها و استدامة سلطتها و قوتها على حساب الغالبية العظمى من الشعب.

إن المؤسسات الاستحواذية تزيد من أوتاد اللعبة السياسية المحتملة عن طريق خلق قوى (عملية قوية من التغذية المرتدة السلبية) ذات نفوذ و سيطرة و عدم مساواة، على نفس الدرجة من القوة، سعيا من جانبها نحو خلق الأساس اللازم لبقائها و استمرارها فيما يسمى ب «الحلقة المفرغة» التي تكون في كثير من الأحيان غير قابلة للكسر و في أحسن الأحوال تكون مطاطية.

في هذا الصدد، تتنوع صيغ الحلقة المفرغة هذه بين صيغة يطلق عليها علماء الاجتماع ب «القانون الحديدي للأوليغاركية» أين يكون فيها الإطاحة بالنظام القابع فوق المؤسسات الاستحواذية ينذر بقدوم مجموعة جديدة من القادة يقوموا باستغلال نفس النسق من المؤسسات الاستحواذية الخبيثة (تجارب دول إفريقيا جنوب الصحراء ولاسيما سيراليون و إثيوبيا). و قد تتخذ أيضا صيغة شكل غياب ما يكفي من النشاط الاقتصادي، و ذلك لأن السياسيين راضون بالاستحواذ على الموارد و الثروات أو قمع أي نوع من النشاط الاقتصادي المستقل الذي يشكل تهديدا لهم و للنخب الاقتصادية (تجارب دول كولومبيا و الأرجنتين و مصر). وهناك صيغة للحالات المتطرفة الأكثر فتكا أين تمهد المؤسسات الاستحواذية لفشل الدولة بالكامل و ليس فقط القانون و النظام و الحوافز الاقتصادية. في هذه الحالة تظهر حالات غياب القانون و الفوضى السياسية و عدم المساواة الهائلة في المجتمع، و سلطة بلا رقيب، و ثروات عظيمة. و لأن من يسيطر على الدولة يصبح هو المستفيد من هذه القوة و الثروات تظهر حوافز نشوب الإقتتال المتواصل و الثورات و الحروب الأهلية [12] من أجل السيطرة على الدولة و مؤسساتها و الاستفادة من مكاسبها (تجارب الدول الإفريقية مثل رواندا و أنغولا و ليبيريا و الكونغو برازافيل و الصومال)، و التي لا تؤدي إلى التغيير المؤسسي المنشود، و إنما تسحق كل آمال الازدهار الاقتصادي.

وعلى النقيض مما سبق، أظهرت المراحل الدقيقة من تاريخ الأمم مثل الثورة المجيدة في إنجلترا أو تأسيس مستعمرة «جيمس تاون» في أمريكا الشمالية نوعا آخر من المؤسسات الشاملة التي ترتكز على أساس القيود المفروضة على ممارسة السلطة، و على التوزيع التعددي للسلطة السياسية في المجتمع و المتمثلة في سيادة القانون، و قدرة مجموعة فرعية على فرض إرادتها على الآخرين دون قيود، حتى لو كان هؤلاء الآخرون مواطنون عاديون. و تظل المؤسسات الشاملة مستمرة عبر الزمن في شكل «حلقة حميدة»، وهي عملية قوية من ردود الفعل الإيجابية، تحفظ هذه المؤسسات من محاولات تقويضها بشكل يسمح بتفعيل القوى التي تؤدي إلى مزيد من الشمولية.

تعمل الحلقة الحميدة من خلال عدة آليات. أولا، منطق المؤسسات السياسية التعددية يجعل إغتصاب السلطة أصعب كثيرا من قبل ديكتاتور أو فصيل داخل الحكومة أو حتى رئيس حسن النية و القصد، كما اكتشف الرئيس الامريكي روزفلت عندما حاول إزالة الرقابة و الضوابط التي تفرضها المحكمة العليا على سلطته. هذا المنطق يقلل من مخاطر التشبث بالسلطة و يحث على سيادة القانون، مما يجعل من الصعب قمع أو استخدام القوة ضد أولئك الذين يطالبون بالتغييرات السياسية، و هنا يصبح تحول الصراع إلى ثورة شاملة أقل إحتمالا، و يجعله من الأرجح إلى أن يتحول إلى صالح مزيد من الشمولية. و هنا يستشهد بالفضيلة العظيمة للتغيير التدريجي (المثال البريطاني) حيث أنه يعد أقل تهديدا للنخبة عن الإطاحة الكاملة للنظام، و تتحقق في كل حقبة زمنية خطوة أخرى نحو الديمقراطية، و تجعل من المنطقي الاستسلام لمطلب صغير بدلا من الوصول إلى المواجهة الكبرى. ثانيا، المؤسسات السياسية الشاملة تدعم و تتلقى الدعم من المؤسسات الاقتصادية الشاملة، مما يخلق آلية أخرى للحلقة الحميدة. فالمؤسسات الاقتصادية الشاملة تزيل أفظع العلاقات الاقتصادية الاستحواذية الصارخة، و تقلل من اهمية الاحتكارات، و تخلق اقتصادا ديناميكيا، مما يقلل من الفوائد الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها على الأقل في المدى القصير من خلال اغتصاب السلطة السياسية. إن ردود الفعل الإيجابية بين المؤسسات الاقتصادية و السياسية الشاملة سيؤدي إلى توزيع أكثر إنصافا للموارد، و تمكين شرائح أوسع للمجتمع، مما يعني مزيدا من تكافؤ للفرص، حتى عندما يتعلق الأمر بالصراع على السلطة، مما يجعل من الصعب على النخبة الصغيرة سحق الجماهير الكبيرة بدلا من الاستسلام لمطالبهم أو على الأقل لبعض منها. ثالثا، تخلق المؤسسات السياسية الشاملة نظاما أكثر انفتاحا، و تسمح لوسائل الإعلام المستقلة بأن تزدهر، مما يجعل من الأسهل بالنسبة للمجموعات التي لها مصلحة في استمرار المؤسسات الشاملة بأن تصبح على وعي و تواجه التهديدات التي تقابلها و تحشد مساندیها ضدها.

1.2.2. مؤشرات قياس نوعية المؤسسات

عادة ما يقاس تقدم المؤسسات بمؤشرات دولية أهمها: مؤشر مدركات الفساد، مؤشرات بيت الحرية، مؤشر الحاكمية أو الحوكمة، مؤشرات الدليل الدولي للمخاطر القطرية، و مؤشرات الحرية الاقتصادية.

مؤشر مدركات الفساد: (منظمة الشفافية الدولية)يقيس هذا المؤشر بشكل أساسي معدلات الفساد في الدول محل الدراسة، كما أنه يذهب أيضًا لتحليل أسباب انتشار الفساد في الدول محل الدراسة، ويصدر المؤشر سنويًا منذ عام 1995. ويعتمد المؤشر في منهجيته وطريقة قياسه على تقييم الفساد من صفر إلى 100 نقطة، ويعبر الصفر عن أعلى مستوى لمعدلات الفساد، فيما تعبر المائة عن أقل مستوى لمعدلات الفساد. وبذلك فإن الدولة التي يقترب تقييمها من الصفر تقترب من ذيل الترتيب، وفي المقابل فإن الدولة التي تبتعد عن الصفر وتقترب أكثر من المائة تقترب من صدارة ترتيب مؤشر مدركات الفساد العالمي.

مؤشر بيت الحرية:(Freedom House)هو مؤشر مركب لقياس مجموعة الحريات المدنية و السياسية التي يتمتع بها بلد معين، و يتكون من الوسط الحسابي لمؤشرين، يقيس الأول الحقوق السياسية و يقيس الثاني الحقوق المدنية. ويقيس مؤشر الحقوق السياسية مدى اختيار الحكام بشكل عام، سواء كان الرئيس أو رئيس الوزراء وكذلك أعضاء السلطة التشريعية من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة، وبناء على قوانين انتخاب عادلة، كما يقيس حق الانتماء إلى الأحزاب من خلال قانون متقدم للأحزاب، ويقيس كذلك مدى هيمنة السلطة العسكرية على الشعب، بالإضافة إلى تمتع الأقليات الثقافية والعرفية والدينية بحقها في تقرير مصيرها، إلى غير ذلك من الحقوق السياسية. أما مؤشر الحريات المدنية فيقيس مدى تحرر المواطن من سلطة الحكومة، وتشمل الحريات

المدنية حرية التعبير و الاعتقاد، وتنظيم التجمعات، وحكم القانون، واستقلال الفرد و الحقوق الاقتصادية .ويتم تكوين هذا المؤشر من خلال مجموعة أسئلة حول وسائل الإعلام، وحرية التجمع، والمناقصات العامة، والنظام القضائي، والحريات الاجتماعية. ويتم تركيب كل من المؤشرين بحيث تتراوح قيمة المؤشر بين 1 (الدرجة الأعلى من الحرية) و 7 (الدرجة الأدنى من الحرية) و يتم الحصول على مؤشر الحرية بأخذ المتوسط البسيط للمؤشرين كما سبقت الإشارة. و على أساس هذا المؤشر يتم تصنيف الدول على النحو التالي: دول حرة إذا كانت قيمة المؤشر أقل من 2.5 نقطة و يمكننا الاستدلال من ذلك على التمتع بمؤسسات راقية، دول شبه حرة إذا كانت قيمة مؤشر الحرية أكبر من 2.5 نقطة و لكن أصغر من 5.5 نقاط إذ يمكننا الاستدلال من ذلك على التمتع بمؤسسات متوسطة النوعية، دول غير حرة إذا كانت قيمة مؤشر الحرية أكبر من 5.5 نقاط إذ يمكننا الاستدلال من ذلك على التمتع بمؤسسات بدائية و متخلفة. [علي 2007 ، ص 4]

مؤشر الحاكمية: في سلسلة من المقالات المتخصصة، طور كوفمان وكراي وزيدا لوباتن في البنك الدولي مؤشرا مركبا لإدارة الحكم يستند على تجميع مؤشرات فرعية تقوم بإعدادها 31 هيئة متخصصة في هذا المجال. وقد تم تعريف الحكم لغرض هذا المؤشر على أنه التقاليد و المؤسسات التي يتم بواسطتها ممارسة السلطة. ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مجالات رئيسية مع استنباط زمرتين فرعيتين لكل مجال من مجالات ممارسة السلطة على النحو التالي:

أ- عملية اختيار، مراقبة، و استبدال الحكومات: و يضم كلا من مؤشر التعبير و المساءلة (Voice and Accountability)و مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف (PoliticalStability and Absence of Violence)

ب- قدرة الحكومة على تشكيل و تنفيذ بشكل فعال سياسات سليمة. و يضم كلا من مؤشر فعالية الحكومة (Government Effectiveness) و مؤشر جودة التشريع (RegulatoryQuality)

ج- احترام المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تحكم و تسير التفاعلات الاقتصادية و الاجتماعية فيما بينها. و يضم كلا من مؤشر سلطة القانون (Rule of Law) و مؤشر مراقبة الفساد ومحاربته (Control of Corruption).

هذه المؤشرات الستة مصنفة من -2.5 (للتعبير عن أدنى درجة للتطور المؤسسي) إلى +2.5 (للتعبير عن أعلى درجة للتطور المؤسسي)، فكلما زادت قيمة المؤشر بالإشارة الموجبة، كلما كانت النوعية المؤسساتية أفضل. هذا و تصنف حالة المؤسسات في الدول حسب هذا المؤشر كما يلي: متدنية للغاية إذا كانت قيمة المؤشر تتراوح بين -2.5 و -1، متدنية إذا كانت قيمة المؤشر تتراوح بين -1 و 0 ، متوسطة إذا كانت قيمة المؤشر تتراوح بين 0 و 1، متقدمة إذا كانت قيمة المؤشر تتراوح بين 1 و 2.5.

مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (The(PRS PoliticalRisk Servicesمن خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (International Country (ICRG Risk Guide منذ عام 1980، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، حيث تعطى المخاطر المختلفة قيما رقمية يمكن اعتبارها نقاط مخاطرة، بحيث تعكس القيمة المتدنية مخاطر كبرى و القيمة الكبرى مخاطر متدنية. و يتكون هذا المؤشر من مجموعة من المؤشرات الفرعية و هي:

- الاستقرار الحكومي :ويقس استقرار وثبات الحكومات و السياسات الحكومية، ويتكون من 12 نقطة.
- الظروف الاقتصادية والاجتماعية :ويعتمد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، منها معدل البطالة والنمو الحقيقي والتضخم وغيرها، ويتكون من 12 نقطة.
- مؤشر ملف الاستثمار :ويتكون من 12 نقطة.
- مؤشر النزاعات الداخلية :ويتكون من 12 نقطة.
- مؤشر النزاعات الخارجية :ويتكون من 12 نقطة.
- مؤشر الفساد :ويقيس درجة الفساد الإداري، بما في ذلك العمولات والوسائط في أوساط صناعة القرار، ويتكون من 6 نقاط.
- التدخل العسكري في السياسة :ويتكون من 6 نقاط.
- التوتر الديني :ويتكون من 6 نقاط.
- حكم القانون :ويقيس نزاهة النظام القانوني والقضائي ونضوج مؤسساته، ويتكون من 6 نقاط.
- التوتر العرقي: ويتكون من 6 نقاط.
- الديمقراطية والمساءلة :ويتكون من 6 نقاط.
- نوعية الإدارة العامة : ويقيس درجة استقلال الخدمات العامة عن الضغوط والمصالح السياسية، ودرجة الحياد والإنصاف في التعيين على الوظائف الحكومية، ويتكون من 4 نقاط. (طلافحة 2014).

وبذلك يكون مجموع النقاط الكلية لمؤشر دليل المخاطر القطرية 100 نقطة، إذ يتم تصنيف المؤسسات حسب هذا المؤشر كما يلي: متدنية للغاية (مخاطر مرتفعة جدا) إذا كانت نقاط المخاطر أقل من 50 % ، متدنية (مخاطر مرتفعة) إذا كانت نقاط المخاطر تتراوح بين 50 % و 60 %، متوسطة (مخاطر متوسطة) إذا كانت نقاط المخاطر تتراوح بين 60 % و 70 %، جيدة(مخاطر متدنية)إذا كانت نقاط المخاطر تتراوح بين 70 % و 80 %، متقدمة (مخاطر متدنية جدا) إذا كانت نقاط المخاطر تتراوح بين 80 % و 100 %.

مؤشر الحريات الاقتصادية: تصدره مؤسسة HeritageFoundation الأميركية بالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال. يقيس هذا المؤشر الحرية الاقتصادية في 185 دولة حول العالم وفقاً لعشرة ركائز أساسية هي: حرية الأعمال، وحرية التجارة، والحرية المالية، وحجم الحكومة، والحرية النقدية، وحرية الاستثمار، والحرية المالية وحقوق الملكية، والتحرر من الفساد وحرية العمل. يمكن تقييم المؤشر كالتالي: من 80 إلى 100: يدل على حرية اقتصادية كاملة، من70 إلى 79.9: حرية اقتصادية شبه كاملة، من 60إلى 69.9 : حرية اقتصادية متوسطة، من50 إلى59.9 : حرية اقتصادية ضعيفة، من0 إلى 49.9: انعدام الحرية الإقتصادية.

بالإضافة إلى المؤشرات السالفة الذكر، هناك مؤشرات أخرى يستدل بها على نوعية المؤسسات خاصة منها بيئة الأعمال و الاستثمار مثل:

المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال: الذي يصدره البنك الدولي سنويا منذ عام 2004، ويقيس هذا التقرير سهولة أداء الأعمال في 183 دولة، ببحث الإجراءات الحكومية التي تعزز أنشطة الأعمال وتلك التي تعوقها، ويتم قياس سهولة أداء الأعمال بناء على 10 مراحل من حياة منشأة الأعمال.

مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورو مني بمعدل مرتين في العام، الأولى في مارس، والثانية في سبتمبر، ويقيس قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة المستوردات في مواعيد استحقاقها، وكذلك حرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه، ويتكون المؤشر من تسعة عناصر هي : المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقويم الائتماني للقطر، توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل، توافر التمويل للمدى القصير، توافر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل. ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من صفر الى 100 نقطة مئوية بالاستناد الى تسعة مؤشرات فرعية ذات اوزان مختلفة وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم السداد والوفاء بالتزامات القطر. ويغطي المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية.

مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية : يقيس مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي، ويركز على تقييم المخاطر القطرية ليس فقط المرتبطة بالقدرة على سداد أصل الدين والفوائد وأصل المبلغ المستثمر وعوائده وقيمة البضاعة المستوردة لصالح المصدر، بل يشمل أيضا الفرص التصديرية والاستثمارية الضائعة. ويعتمد المؤشر على أربع مجموعات من التغيرات تغطي كلا من المخاطر السياسية والمخاطر الاقتصادية الكلية والمخاطر الخارجية والمخاطر التجارية، كما يقسم دليل المؤشر المخاطر إلى سبع مجموعات من 1 إلى 7 ويميز بداخل كل مجموعة بين 4 مستويات من المخاطر يشار لها بالأحرف a وb وc وd باستثناء المستوى السابع، بحيث تكون الدول الحاصلة على a1 هي الأقل مخاطرة والحاصلة على 7 هي الأعلى مخاطرة. ويضم المؤشر تقييما لـ 132 دولة من ضمنها 17 دولة عربية.

مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية : ويصدر هذا المؤشر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية – COFACE – حيث يقيس مخاطر قدرة الدول على السداد، ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول. وتصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين:

- ✓ مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) : وتتفرع إلى أربعة فروع :

A1 – البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة، وسجل السداد جيد جدا، وأن إمكانية بروز مخاطر القدرة على السداد ضعيفة جدا.

A2 – احتمال السداد يبقى ضعيف جدا، حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرار أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدولة المصنفة ضمن A1.

A3 – بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة، قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، مع استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

A4 – سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا، مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، رغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

- ✓ درجة المضاربة : وتتفرع إلى ثلاثة فروع :

B– يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة، تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا.

C – قد تؤدي البيئة السياسية، والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا.

D – تؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية، والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا.

يغطي المؤشر 165 دولة منها 19 دولة عربية.

ثالثاً: الأدبيات التطبيقية للدراسة

3-1نوعية المؤسسات و النمو لاقتصادي

لقد أثبتت مختلف الدراسات التي أجريت في السنوات الأخيرة أن للمؤسسات أهمية بالغة وحيوية في عملية التنمية و النمو الاقتصادي للبلدان. و قد وجد الاقتصاديون أن اختلاف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام حول العالم يرتبط بشكل وثيق بالإختلاف في نوعية المؤسسات. فالبلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة تشجع على الاستثمار في رأس المال المادي و رأس المال البشري وفي التكنولوجيا العالية، تستطيع تحسين أداء إقتصادها و توفير الرفاه لسكانها. و يعتبر كل من(1995) Mauro و (1995) Knack & Keefer من بين أوائل الاقتصاديين الذين استعملوا مؤشرات ملائمة لقياس نوعية المؤسسات من أجل تبيان أن البلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة هي تلك التي تسجل أعلى معدلات نمو اقتصادي.

و من ضمن الكثير من الدراسات التي تعرضت للدور المهم الذي تلعبه المؤسسات في تفسير الإختلافات بين مستويات الدخل في بلدان العالم، نجد دراسة Edison (2003) ، والذي قام باختبار ما مدى قوة الارتباط بين كل من نوعية المؤسسات و السياسات من جهة، و معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في مجموعة من البلدان (أفريقيا جنوب الصحراء ، الشرق الأوسط و تركيا ، البلدان الأسيوية النامية ، و أمريكا اللاتينية و الكاريبي). وقد خلُص الباحث إلى أن للمؤسسات أثرا إحصائيا كبيرا على الأداء الاقتصادي، و أنها ترفع من مستوى نصيب الفرد من الدخل. كما بينت نتائج هذا البحث أنه لو استطاعت دول أفريقيا جنوب الصحراء أن تحسن من نوعية مؤسساتها إلى متوسط نوعية المؤسسات في بلدان آسيا النامية، فإنها يمكن أن تحقق زيادة تبلغ 80 % في دخل الفرد، أي ارتفاع من 800 دولار إلى أكثر من 1400 دولار. كما أن تحسن نوعية المؤسسات في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء يمكنه أن يساهم في زيادة دخلها بمعدل مرتين و نصف المرة لتصل إلى المتوسط الخاص بجميع البلدان.

أما Gani (2011) فقد قام باختبار هذه العلاقة على 84 دولة نامية خلال الفترة 2005–1996، و خلص إلى وجود علاقة طردية معنوية بين مؤشر الاستقرار السياسي و فعالية الحكومة من جهة و النمو الاقتصادي من جهة أخرى، أما مؤشرا التصويت و المساءلة و محاربة الفساد فكان لهما تأثيرا معنويا عكسيا، في حين لم يكن للجودة التنظيمية وسيادة القانون أي أثر معنوي يعتد به. هذا وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن ديناميات الاقتصاد الحديث الحالي تجعل من الضروري للبلدان النامية أن تعمل الآن وداخل بلدها، على أن تحسن من أبعاد الحكم وأن تضع ممارسات متسقة للحكم الرشيد ذات الصلة محليا و قابلة للمقارنة دوليا.

فيما يتعلق بالدول العربية، حاول Lahouij (2016) توضيح العلاقة بين الحكم الراشد (معبر عنه بمتوسط مؤشرات الحاكمية الستة لكوفمان) و النمو الاقتصادي، على عينة من 6 دول من الشرق الأوسط و شمال إفريقيا غير المصدرة للنفط خلال الفترة 2013–2002. و باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية قوية بين مؤشر الحاكمية و النمو الاقتصادي بالمنطقة، بالإضافة إلى كل من الإنفاق الحكومي، الاستثمار الداخلي أو الأجنبي المباشر ، في حين لم يكن للحرية الاقتصادية أي دور في تفسير النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط، حاول لطفي مخزومي و آخرون (2016) توضيح العلاقة بين نوعية المؤسسات (معبر عنها بمتوسط مؤشرات الحاكمية الستة لكوفمان)و النمو الاقتصادي على عينة من 9دول خلال الفترة 2012–2000. و باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية قوية بين مؤشر الحاكمية و النمو الاقتصادي بالمنطقة، بالإضافة إلى كل من معدل التبادل التجاري، الاستثمار، و نسبة الموارد الطبيعية. كما تستنتج أيضا أن النوعية المؤسساتية لها الأثر الأكبر على النمو الاقتصادي في الدول العربية ثم تليها درجة تملك الموارد الطبيعة في الدول العربية النفطية.

و على عينة تشمل كل الدول العربية، قام محمد محمود العجلوني (2013) بدراسة أثر الحكم الرشيد (معبر عنه بمؤشرات الحاكمية الستة لكوفمان)على النمو الإقتصادي، و خلص إلى أن معدل النمو الإقتصادي مرتبط إيجابياً بمستوى تطوير المؤسسات و الحاكمية في الدول العربية. وأن هذه العلاقة غير مرتبطة بمستوى دخل الدولة، إذ أن كون الدولة نفطية أم غير نفطية لم يُؤثر في هذه العلاقة. كما أظهرت النتائج بأن ليس جميع مؤشرات الحاكمية على نفس المستوى من الأهمية في التأثير النمو الإقتصادي. فلمؤشرات جودة التشريع وسلطة القانون ومحاربة الفساد تأثير معنوي على النمو الإقتصادي، بينما ليس لمؤشرات المشاركة والمساءلة والاستقرار السياسي وفعالية الحكومة تأثير واضح.

2-3 نوعية المؤسسات و التنمية المستدامة

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من دراسات (أعلاه) تؤكد أهمية نوعية المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي، توجد دراسات أخرى تربط نوعية المؤسسات بالتنمية المستدامة. و من بين هذه الدراسات، تلك التي أجراها البنك العالمي على الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث قام هذا الأخير بتقدير الادخار الصافي المعدلANSلـ 145 دولة خلال الفترة الممتدة من 1970 حتى 2001، و من بين أهم ما توصل إليه هو أن معظم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تتميز بانخفاض مستويات الادخار الصافي المعدل، إذ أن معظم البلدان التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية أكثر من 60 %من إجمالي صادراتها كان فيها الادخار الصافي المعدل سالبا. أما معظم البلدان فقيرة الموارد الطبيعية و التي تمثل فيها صادرات الموارد نسبة أقل من 20 %من صادراتها الكلية كان فيها الادخار الصافي المعدل موجبا. هذه النتائج تبين مدى فشل معظم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية في استثمار نسبة كافية من ريع مواردها في الأشكال الأخرى لرأس المال و هذا ما يعيق تحقيقي تنمية مستدامة فيها.

وفي تقريره الصادر سنة 2006 قدم البنك العالمي خصائص كل منطقة من مناطق العالم على أساس الادخار الصافي المعدل للفترة الممتدة من1970 حتى 2003، و يتضح من هذا التقسيم المقدم في الشكل)1(أن منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا سجلت معدلات سلبية للادخار الفعلي GenuineSaving (GS)، حيث وصل انخفاضGSفي سنوات السبعينات إلى حدود%30–من الدخل الوطني الخام، وظل يتراوح في حدود%10–خلال الفترة الممتدة ما بين 1970 و 2003 ، و قد أثار هذا الانخفاض في الادخار الصافي المعدل لهذه المنطقة تساؤلات العديد من الاقتصاديين ، غير أن البنك العالمي يرى أن السبب في هذا هو ارتباطها الشديد بالبترول، وتدعم وجهة النظر هذه حقيقة الانخفاض في الادخار الصافي المعدل في معظم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية كما يتضح في الشكل (1).

الشكل (1): معدل الادخار الفعلي حسب مناطق العالم

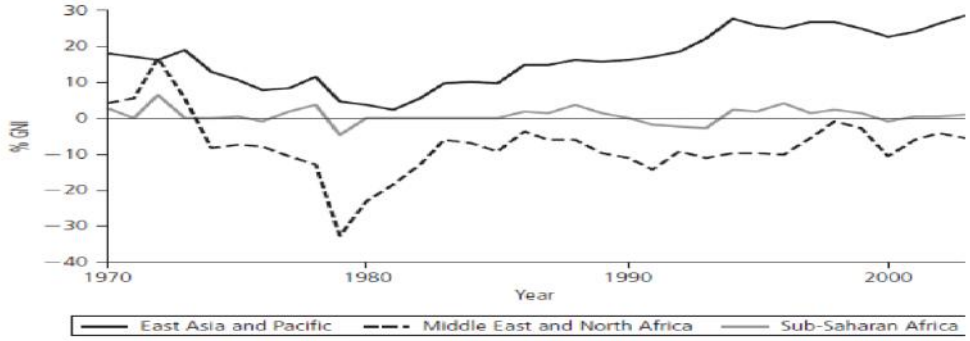

Source: World Bank (2006), op.cite, p.41

تعتبر عائدات الموارد الطبيعية أهم مصدر لتمويل التنمية، لكن المسألة بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد هل تستهلك ريع هذه الموارد مقابل الحصول على ثروة و رفاه اقتصادي في الحاضر و على حساب مستقبل الأجيال القادمة، أم تستثمر هذا الريع في أصول رأسمالية أخرى. يتضح من خلال الشكل (2) بأنه كلما ارتفع ريع الموارد الطبيعية كنسبة مئوية من الدخل الوطني الصافي كلما اتجه معدل الادخار الفعلي نحو الانخفاض، و هذا يبين أن نسبة كبيرة من ريع الموارد الطبيعية توجه للاستهلاك بدلا من الاستثمار في أصول منتجة، و هذه هي القاعدة في معظم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

الشكل (2): الادخار الفعلي و وفرة الموارد الطبيعية

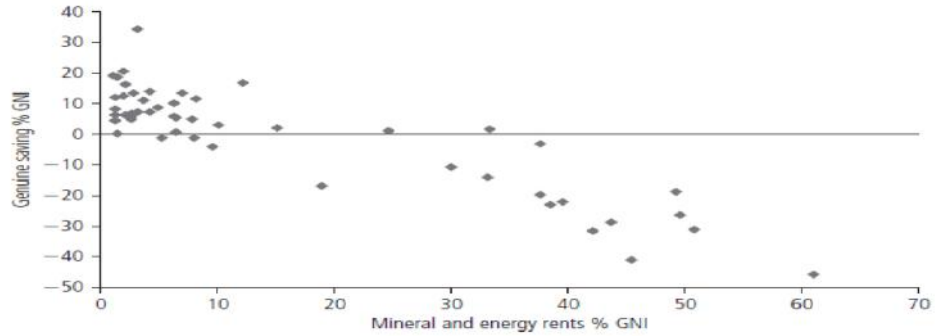

Source: World Bank (2006)، idem، p.43

من جهته أيضا، يدعم Van der Ploeg (2011) فكرة انخفاض الادخار الصافي المعدل في معظم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، و يبين أن استثمار ريع الموارد الطبيعية سوف يكون أقل كلما كانت التوقعات تشير إلى

ارتفاع أسعار الموارد في المستقبل و ارتفاع في أسعار الفائدة على الأصول الأجنبية أو انخفاض تكاليف استخراج هذه الموارد. كما يعتبر أن نوعية مؤسسات غير جيدة و حماية لحقوق ملكية خاصة ضعيفة، يمكنها أن تفسر المستوى المنخفض للادخار الصافي المعدل في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا.

وفي دراسة لـ Dietzو آخرون(2007) و من أجل دراسة علاقة نوعية المؤسسات بالتنمية المستدامة في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، قام الباحثون بتقدير علاقة الانحدار بين نوعية المؤسسات المعبر عنها بثلاثة مؤشرات تمثلت في الفساد، النوعية البيروقراطية و دور القانون، من جهة، و التنمية المستدامة التي تم قياسها بالادخار الفعلي. و توصلوا إلى أن لخفض مستوى الفساد تأثير إيجابي على الادخار الفعلي، أي أنه ينخفض التأثير السلبي لوفرة الموارد الطبيعية على الادخار الفعلي بانخفاض مستوى الفساد، و لهذا و حتى تستطيع البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تحقيق تنمية مستدامة ينبغي عليها تحسين نوعية مؤسساتها.

و في نفس هذا السياق، توصل Toke S. Aidt(2009)إلى وجود علاقة ارتباط سلبية قوية بين نمو الادخار الفعلي بالنسبة للفرد(و الذي يمثل مقياس مباشر للتنمية المستدامة) و الفساد (الذي يعتبر مؤشرا لنوعية المؤسسات).

أماStoever (2012) فقد قامت بدراسة تأثير نوعية المؤسسات (معبر عنها بمتوسط مؤشر الحاكمية لكوفمان) على التنمية المستدامة (معبر عنها بالادخار الفعلي) لعينة من 138 دولة خلال الفترة 1996–2006. و باستخدام طريق المربعات الصغرى ذات المرحلتين(2SLS)، و اعتبار معدل وفايات المستوطنين كمتغير مساعد instrument (وفقا (Acemoglu et al (2001)، خلصت إلى وجود علاقة طردية معنوية بين نوعية المؤسسات و التنمية المستدامة. إضافة إلى ذلك تم تقدير نفس النموذج بتغيير المتغير التابع (الادخار الفعلي) بالادخار الوطني الصافي NNSالذي يتألف من ادخار رأس المال المادي فقط، و أسفرت النتائج عن علاقة ضعيفة و بمعلمات صغيرة. تلك النتائج تدل على أن رأس المال غير المادي يتأثر بقوة بنوعية المؤسسات مقارنة مع رأس المال المادي.

وبالاعتماد على نتائج الدراسة السابقة، قام Yangو آخرون (2014) بدراسة تأثير نوعية المؤسسات (معبر عنها بمتوسط مؤشر الحاكمية لكوفمان WGI، مؤشر المخاطر القطرية ICRG، قاعدة بيانات الأنظمة السياسية Polity IV و قاعدة البيانات المؤسساتية للبنك العالمي، مؤشر إدراك الفساد) على التنمية المستدامة (معبر عنها بالادخار الفعلي) لعينة من 189 دولة خلال الفترة 1980–2010،مع إنشاء البيانات الناقصة باستخدام طريقة الافتراضات المتعددة (multiple imputation).بالإضافة إلى المتغيرات المؤسساتية، تضمن النموذج المقدر العديد من المتغيرات المفسرة الاخرى(حصة الفرد من الناتج، الكثافة السكانية، استنزاف الطاقة، الديانة، . . .) و تم إضافة متغيرات مساعدة أخرى (مدة الحياة المتوقعه عند الولادة، معدل الالتحاق بالمدارس، . . .).و باستخدام طريق المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS)، خلصت الدراسة إلى أن مؤشرات النوعية المؤسساتية (كل من مؤشر الحاكمية و إدراك الفساد و نوع الأنظمة السياسية) فقط كان لها تأثير معنوي إيجابي على معدل الادخار الفعلي، في حين لم يكن للقيود الدستوريةconstitutional constraints (مؤشر التمثيل النسبي في البرلمان و مؤشر التعددية)[13] أي أثر معنوي. أما معنوية المتغيرات المفسرة الأخرى (الناتج و الديانة) فلم تكن متسقة في جميع النماذج. و حتى بتقسيم عينة الدراسة إلى دول ذات دخل مرتفع و أخرى منخفض، كانت النتائج متطابقة ما بين فئات الدخل المختلفة.

من جهة أخرى، قام Wicher (2014) بدراسة تفصيلية (disaggregated)لتأثير المؤسسات غير الرسمية على التنمية المستدامة لعينة من 30دولة خلال الفترة 2012–1996. ضمن هذه الدراسة تم تمييز4 أنواع من المؤسسات غير الرسمية: مؤسسات سياسية (معبر عنها بمتغيرات: الفساد السياسي، الاستقرار السياسي و الرضا عن النظام السياسي) و قضائية (معبر عنها بمتغيرات: الجرائم، الفساد القضائي، إستقلالية القضاء و الثقة في النظام القضائي) و مجتمعية (معبر عنها بمتغيرات: المشاركة السياسية، المجتمع المدني و حقوق الإنسان) و اقتصادية (معبر عنها بمتغيرات: الفساد الاقتصادي، النظام الضريبي، و المحيط التنافسي). بينما تم تقسيم التنمية بدورها إلى جوانبها الثلاث: التنمية الاقتصادية (الاستدامة الاقتصادية الكلية macro معبر عنها بمتغيرات: صافي تكوين رأس المال الثابت و الإنفاق على البحث و التنمية، و الاستدامة المالية معبر عنها بالقروض المقدمة للقطاع الخاص) و الإجتماعية (معبر عنها بمتغيرات: العدالة في توزيع المداخيل GINI، التشغيل، الصحة و التعليم) و البيئية (معبر عنها بمتغيرات: انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، إنتاجية الموارد و التنوع البيولوجي). و باستخدام طريقة المربعات الصغرى المجمعة (Pooled OLS) و نموذج التأثيرات العشوائية (RandomEffects) تم تقدير عدة نماذج يكون فيها جانب التنمية كمتغير تابع و أنواع المؤسسات كمتغيرات مفسرة. و خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية قوية بين متغيرات المؤسسات السياسية (باستثناء متغير الاستقرار السياسي) و التنمية الاقتصادية، تأثير متغيرات المؤسسات القضائية كان طرديا ضعيفا (باستثناء الفساد القضائي)، تأثير متغيرات المؤسسات الاقتصادية كان قويا أيضا، بينما لم تظهر أية علاقة مباشرة بين متغيرات المؤسسات المجتمعية و التنمية الاقتصادية. بالنسبة للتنمية الاجتماعية، فقد بينت النتائج وجود علاقة طردية معنوية بين المؤسسات السياسية (متغير الاستقرار السياسي فقط)و التنمية الاجتماعية، تأثير متغيرات المؤسسات القضائية و الاقتصادية كان طرديا ضعيفا، بينما كانت العلاقة بين متغيرات المؤسسات المجتمعية و التنمية لاجتماعية طردية قوية و معنوية. بالنسبة للتنمية البيئية، فقد بينت النتائج عدم وجود علاقة مباشرة معنوية بين متغيرات أنواع المؤسسات الأربع و التنمية البيئية.

و من خلال السيطرة على الفساد كمثال ، درس Yamaguchi و Shin (2016) كيف تؤثر المؤسسات على مكونات مختلفة من رأس المال الطبيعي، بالإضافة إلى الثروة الشاملة ، باستخدام بيانات من تقرير الثروات الشاملة. و تظهر التقديرات الخاصة بالآثار الثابتة للقطاعات باستخدام بيانات مجموعة من الدول تأثيراً إيجابياً كبيراً في مكافحة الفساد على تغيير الموارد غير المتجددة، وبعض النتائج المحدودة للأراضي الغابية والزراعية. و لاحظ الباحثان على نطاق واسع أن مكافحة الفساد تؤثر على رأس المال الطبيعي إيجابيا، و لكن قد تختلف القنوات و المهلة حسب الفئات الفرعية.

هذا وقد قام Wu و Yan (2018) بالتحقيق من تأثير الجودة المؤسسية على التنمية المستدامة لصادرات الصناعات في البلدان الناشئة من منظور شامل للبيئات المؤسسية المتعددة و تغايرات الصناعات متعددة الأبعاد، و ذلك بإجراء تحليلات تجريبية باستخدام البيانات من صادرات الصناعات الصينية العشرين إلى 117 دولة خلال الفترة من 1996 إلى 2011. و أظهرت النتائج أن: للصناعات ذات الاعتماد المالي أو التعقيدات التقنية مزايا نسبية تصديرية في بيئات مؤسساتية مالية أفضل، تتمتع الصناعات ذات الكثافة العالية للبحث والتطوير أو التركيز الأعلى للمدخلات الوسيطة بمزايا نسبية تصديرية في بيئات مؤسساتية قانونية أفضل ، من شأن الاختلافات في مستوى التطور المالي أو في كفاءة النظام القانوني أن تؤثر في آثار التفاعلات بين الجودة المؤسسية وعدم التجانس في الصناعة على التنمية المستدامة لصادرات الصناعات.

رابعاً: البيئة المؤسساتية في الدول العربية

في الدول العربية و على خلاف التحولات الاقتصادية التي عرفتها هذه البلدان و التي تمثلت في التحول من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام الاقتصاد الحر، و ما ترتب عليه من تغيرات تمثلت خاصة في تحرير التجارة الخارجية، تحرير الأسعار، إصلاحات في المؤسسات الاقتصادية و النظام المصرفي و نظام سعر الصرف، و غيرها، فإن البيئة المؤسساتية لقيت إهتماما قليلا من قبل صانعي السياسات في الدول العربية، وحتى الجوانب المؤسساتية التي تم التركيز عليها لم تكن أكثر من تلك المتعارف عليها كتغيير القوانين و التنظيمات الرسمية حتى تتماشى مع اقتصاد السوق، أما أنواع المؤسسات الأخرى مثل القواعد غير الرسمية فقد أهملت.

لقد أدت التراكمات و العادات و السلوكيات الموروثة عن النظام الاشتراكي السابق إلى عرقلة سياسات الإصلاح الاقتصادي و عملية التحول إلى اقتصاد السوق. فبرامج الإصلاح التي طبقتها هذه الدول منتصف الثمانينات و بداية التسعينيات تحت إشراف المؤسسات الدولية، تطلبت إحداث تغييرات جذرية باستنادها على النهج الليبرالي، فيحين أن هذه الدول كانت تسيرها الأيديولوجية الاشتراكية سواء في البرامج السياسية أو الاقتصادية. و بناء على هذا فإن نجاح هذا التحول كان يتطلب توفر مجموعة شروط، من بينها هو أن يقبل الفاعلون و المشاركون في مسار التحول عملية التغيير، فإذا قاومت المؤسسات غير الرسمية (العادات و التصرفات، جماعة المصالح، . .) في هذه البلدان هذا التغيير، و لم تساير التغيرات في المؤسسات الرسمية ، فمن المتوقع أن لا تحقق جهود الإصلاح و التحول أهدافها المخططة ، و كان هذا هو الحال. وعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية للتنمية البشرية في بعض هذه البلدان، إلا أن كلا من الفساد، المحسوبية، سلوك البحث عن الريع و الجهوية (القبلية) تعتبر من أهم خصائص المؤسسات غير الرسمية في الدول العربية، و التي لم تتغير لحد الساعة، إذ تتعارض بشكل كبير مع المؤسسات الرسمية التي عرفت تغيرا. وتكمن أهم أوجه الفساد الظاهر في المحسوبية Cronyism و التأثيرات Influences، إذ أنها تنتشر بشكل كبير في الاقتصاد و السياسة خاصة و تمثل أهم عامل مؤثر فيهما، كذلك العلاقات بين الأفراد تعتبر جد حساسة لشبكة العلاقات الخاصة و التي يستخدمها الأفراد بطريقة سيئة، إذ أن للعلاقات الخاصة أثر سلبي كبير على شفافية و مصداقية المؤسسات الرسمية لدى أفراد المجتمع و نشاط الأعمال. و بصفة عامة يمكن القول أن هذه الأنواع من القيود غير الرسمية تؤثر سلبا على الثقة في المؤسسات ، و تقلل بذلك من حجم التبادلات في الاقتصاد مما يخفض من نمو الاقتصاد.

مؤشر الحريات المدنية و الحقوق السياسية

إنّ الدلائل العملية على تردّي البيئة المؤسّساتيّة بالدول العربيّة قويةٌ جدًّا، إذ إنّ أيًا من الدول العربيّة لم تكن حرّةً منذ عام 1972، وإن ّعدد الدول الحرّة جزئيًا ارتفع ليصل أقصاه في عام 2007(9 دول)، ثمّ تراجع ليصل إلى4دول في عام 2010. هذا و تبقى مستويات التنمية البشريّة الموسّعة بالحرّيات التي حقّقت بالدول العربيّة متوسّطةً، إذ فقدت دولٌ عديدةٌ من تصنيفها ضمن الفئة المرتفعة جدًّا منحدرة إلى الفئة الأدنى منها [انظر الجدول 7 في علي (2012): ص 30].

يبين الجدول1حالةالمؤسسات في الدول العربية حسب مؤشر بيت الحرية للحقوق السياسية و الحريات المدنية، الذي يوضح أن الدول العربية حسب قيمة متوسط المؤشر. واختلف وضع الدول العربية عام 2016 إذ امتاز كل من الأردن و الكويت و لبنان و المغرب بحرية جزئية عن بقية الدول العربية الأخرى.

وعلى الرغم من تحسن قيمة مؤشر بيت الحرّية للحقوق السياسيّة للدول العربية في السنوات الأخيرة، حيث انخفضت من 5.9 لعام 2008 إلى 5.7 في عام 2011 ،إلا أنها بقيت أعلى من 5 و هو الحد الأدنى لاعتبار الدولة غير حرة. و يختلف وضع الدول العربيّة من حيث الحرّيات المدنيّة، إذ يلاحظ أنّ متوسّط قيمة هذا المؤشرّ للدول العربيّة قد ارتفع من 5.2في عام 2010، إلى5.4في عام2011، أيْ أنّ الحرّيّات المدنيّة في الدول العربيّة قد تراجعت في عام2011 عمّا كانت عليه في عام 2010.

الجدول(1): مؤشر الحريات المدنية و الحقوق السياسية بالدول العربية (2016–2017)

البلد	الحقوق السياسية	الحريات المدنية	حالة الحرية
الجزائر	6	5	NF
البحرين	7	6	NF
جيبوتي	6	5	NF
مصر	6	5	NF
العراق	5	6	NF
الأردن	5	5	PF
الكويت	5	5	PF
لبنان	5	4	PF
ليبيا	7	6	NF
موريتانيا	6	5	NF
المغرب	5	4	PF
عمان	6	5	NF
قطر	6	5	NF
السعودية	7	7	NF
الصومال	7	7	NF
السودان	7	7	NF
سوريا	7	7	NF
تونس	1	3	F
الإمارات	6	6	NF
اليمن	7	6	NF

F: حرية مطلقة ، PF: حرية جزئية، NF: غير حرة.

Source : Freedom in the World Comparative and Historical Data. (https://freedomhouse.org)

مؤشر إدراك الفساد

فيما يخص مؤشر مدركات الفساد، فقد حل الصومال والسودان وليبيا والعراق وسورية بين الدول العشر الأكثر فساداً في العالم وفقاً لمؤشر الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2016 .في المقابل، جاءت دولة

الإمارات العربية المتحدة الأفضل عربيا بحلولها بالمركز 24 عالميا، وحلت قطر ثانيا في المركز 31 عالميا. بينما حلت الأردن في الرتبة 57، و السعودية في الرتبة 62، و تلتهم كل من عمان و البحرين و الكويت في الرتب 64 و 70 و 75 على التوالي. وتونس في المركز 78 والمغرب في المركز 90 ومصر و الجزائر في المركز 108 ولبنان في المركز 132016، (Transparency Inernational).

الجدول(2): مؤشر إدراك الفساد بالدول العربية (2012–2016)

ترتيب 2016	البلد	قيمة 2016	قيمة 2015	قيمة 2014	قيمة 2013	قيمة 2012
24	الإمارات	66	70	70	69	68
31	قطر	61	71	69	68	68
57	الأردن	48	53	49	45	48
62	السعودية	46	52	49	46	44
64	عمان	45	45	45	47	47
70	البحرين	43	51	49	48	51
75	الكويت	41	49	44	43	44
75	تونس	41	38	40	41	41
90	المغرب	37	36	39	37	37
108	مصر	34	36	37	32	32
108	الجزائر	34	36	36	36	34
136	لبنان	28	28	27	28	30
142	موريتانيا	27	31	30	30	31
166	العراق	17	16	16	16	18
170	ليبيا	14	16	18	15	21
170	السودان	14	12	11	11	13
170	اليمن	14	18	19	18	23
173	سوريا	13	18	20	17	26
176	الصومال	10	10	8	8	8

Source:https://www.transparency.org/country

و بالرغم من مرور ست سنوات على بداية التغيير في المنطقة العربية إلا أن هذا التغيير لم يحصد بعد نتاجه على صعيد مكافحة الفساد ووضع حد للإفلات من العقاب. وكما نرى في عام 2016 فإن غالبية الدول العربية لم تستطع تحقيق نتائج حقيقية تعكس إرادة الشعوب في بناء أنظمة ديمقراطية فعالة تعطي مساحة للمساءلة والمحاسبة. وتعكس هذه الحالة من الفشل في معالجة الفساد كأمر محوري لتحقيق التنمية المستدامة درجة الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد لهذا العام، فغالبية الدول العربية تراجعت تراجعا ملحوظا في العلامات حيث أن 90% من هذه الدول حققت أقل من درجة 50 بالمائة (الجدول)2، وبقيت كل من دولة الإمارات العربية وقطر رغم تراجعهما فوق المعدل. ولازالت 6 من أكثر 10 دول فسادا هي من المنطقة العربية (سورية، العراق، صوماليا، السودان، اليمن وليبيا) بسبب انعدام الاستقرار السياسي والنزاعات الداخلية والحروب وتحديات الإرهاب والتي تؤكد على ان الصراعات والحروب تغذي الفساد وخاصة الفساد السياسي. ما هو جيد هو أن تونس أظهرت تحسنا طفيفا على المؤشر وذلك يعود لعدة إجراءات اتخذتها لمحاربة الفساد وأهمها إقرار قانون حق الحصول على المعلومة والذي يعتبر من أفضل القوانين الموجودة في المنطقة العربية. بالإضافة إلى تطوير قدرات هيئة مكافحة الفساد والمصادقة على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ووجود مساحة مساءلة جيدة نوعا ما لمؤسسات المجتمع المدني. كما أن البرلمان التونسي صادق على مشروع قانون لإنشاء قطب قضائي مالي متخصص في قضايا الفساد الكبرى.

إلا أن الطريق يعد طويلا من أجل وضع ركائز فاعلة في مكافحة الفساد وأهمها إقرار قوانين مثل حماية المبلغين عن الفساد، وتجريم تضارب المصالح والإثراء غير المشروع والإفصاح عن الذمة المالية. هذا ويحتاج القضاء التونسي إلى أن يكون أكثر شجاعة للفصل في قضايا الفساد وخاصة تلك العالقة منذ 6 سنوات بعد الثورة والتي لم يتم البت فيها بعد.

و في ذات السياق، استطلاع البنك العالمي المتعلق بنشاط المؤسسات المحلية (والذي يطرح مجموعة أسئلة على مسيري الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات المحلية في حوالي 100 دولة، إذ تتمحور هذه الأسئلة حول أهم العقبات التي يواجهونها و المرتبطة بنشاط مؤسساتهم) أظهر أن الفساد و البيروقراطية تعتبر من بين أهم العقبات التي تؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي و النمو الاقتصادي. فمثلا بين هذا الاستطلاع أن 41 %من المؤسسات المحلية في الجزائر، 92 % في مصر و 76 % في موريتانيا قدمت رشاوى من أجل تأمين حصولها على عقود حكومية، بينما لا تتجاوز هذه النسبة مثلا في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) نسبة 16%. كما بين هذا الاستطلاع كذلك أن حوالي 35% من المؤسسات في الجزائر، 10% في مصر و 33% في موريتانيا قدمت رشاوى من أجل الحصول على رخص الاستيراد بينما لا تتجاوز هذه النسبة مثلا 17 % في المتوسط لبلدان العالم. و قد ساهم سلوك البحث عن الريع بشكل كبير في استشراء أوجه الفساد هذه، مما جعل الأفراد يستعملون علاقاتهم الخاصة و معارفهم مع صناع القرار من أجل الحصول على الامتيازات التي أوجدتها هذه السلوكيات في معاملاتهم و تبادلاتهم، و هذا ما أوجد لدى المجتمع حالة من عدم الثقة وغياب العدالة، و أدى إلى عدم المساواة في الفرص المتاحة أمام المتعاملين الاقتصاديين التي من المفروض أن توفرها المؤسسات الرسمية، و التي أصبحت تفتقر للفعالية بسبب مقاومة المؤسسات غير الرسمية للتغيير. و وضعية مثل هذه سوف تزيد من تكلفة المبادلات التي يتحملها المتعاملون، فتصبح بيئة الأعمال مناسبة أكثر بالنسبة للأفراد الذين يمتلكون شبة علاقات خاصة كبيرة، فينقسم بذلك المتعاملون الاقتصاديون إلى متعاملين نشطين يمتلكون شبكة علاقات خاصة ضخمة، ومتعاملين غير نشطين لديهم شبكة علاقات خاصة ضيقة.

مؤشرات الحاكمية

بالنسبة لمؤشرات الحاكمية، هي الأخرى كانت بالنسبة لمعظم هذه البلدان تحت المستوى المتوسط لمنطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، و هذا يدل على هشاشة البيئة المؤسساتية بمجملها في الدول العربية، ولعل أفضل الدول العربية في المؤشر العام للحاكمية هي قطر والإمارات العربية المتحدة .

و وفق ما جاء في الجداول (من ب إلى ز) في الملحق و الشكل رقم 3 أدناه، كان أداء الدول العربية عام 2016 متواضعا جدا في مجال البيئة المؤسسية حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 36.7 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 51.4 نقطة مع وجود تباينات كبيرة بين المجموعات العربية المدرجة في حساب المؤشر. وفيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية حلت دول الخليج العربي في المرتبة الأولى عربيا بقيمة 52.9 نقطة بأداء متوسط، تلتها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 36.4 نقطة و بأداء ضعيف، و حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 34.1 نقطة و بأداء ضعيف. وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة و الأخيرة بقيمة 14.6 نقطة و بأداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2015 تراجع أداء دول المشرق العربي فيما تحسن أداء بقية المجموعات العربية في المؤشر.

الشكل (4):أداء المجموعات العربية في مؤشر البيئة المؤسسية لعامي 2015 و2016

المصدر: المؤسسةالعربيةلضمانالاستثماروائتمانالصادرات «مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار»، 2016.

مؤشر الحرية الاقتصادية

فيما يتعلق بالحرية الاقتصادية، و وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة Heritage لعام 2017، يظهر التقرير بأن ثمانية دول عربية و تحديدا البحرين، عمان، الأردن، الإمارات، السعودية والكويت وقطر و المغرب قد سجلت مستويات مقبولة من الحرية الاقتصادية و أعلى من المتوسط الإقليمي، كما كان لهذه الدول أداء جيد فيما يتعلق بتخفيض الأعباء التنظيمية، السيطرة على الإنفاق الحكومي و تحسين الحرية الجبائية، في حين أن البلدان المتبقية لم تتجاوز المتوسط الإقليمي خلال الفترة المدروسة نتيجة لعدم كفاية الجهود الرامية لتحسين مناخ الأعمال. وفي نفس التقرير، أفادت الإحصاءات المنشورة على موقع المعهد الإلكتروني بأن الإمارات صعدت 17 مرتبة دفعة واحدة ضمن المؤشر، فيما جاءت قطر في المرتبة الثانية عربيا و29 عالميا. واحتلت البحرين المرتبة الثالثة عربيا، و44 عالميا، ثم الأردن في المرتبة الرابعة عربياً و53 عالميا، والكويت في المرتبة الخامسة عربياً و61 عالمياً، والسعودية السادسة عربياً و64 عالمياً، وفق الإحصاءات. وحازت سلطنة عمان على المرتبة السابعة عربياً و 82 عالمياً، تلتها المغرب في المرتبة 86 عالمياً، ثم تونس 123 عالمياً، ولبنان 137، وجاءت مصر في المرتبة 144 عالميا، فيما تبوأت السودان المرتبة 164 والجزائر 172 عالمياً.

الجدول (3): مؤشر الحرية الاقتصادية في الدول العربية سنة 2017

حالة الحرية	التغير	القيمةالإجمالية	البلد	الترتيب
شبه كاملة(70–9، 79)	+4.3	76.9	الإمارات	8
شبه كاملة(70–9، 79)	+2.4	73.1	قطر	29
متوسطة(60–9، 69)	−5.8	68.5	البحرين	44
متوسطة(60–9، 69)	−1.6	66.7	الأردن	53
متوسطة(60–9، 69)	+2.4	65.1	الكويت	61
متوسطة(60–9، 69)	+2.3	64.4	السعودية	64
متوسطة(60–9، 69)	−5.0	62.1	عمان	82
متوسطة(60–9، 69)	+0.2	61.5	المغرب	86
ضعيفة(50–9، 59)	−1.9	55.7	تونس	123
ضعيفة(50–9، 59)	−6.2	53.3	لبنان	137
ضعيفة(50–9، 59)	−3.4	52.6	مصر	144
كبت (40–9، 49)	N/A	48.8	السودان	164
كبت (40–9، 49)	−3.6	46.5	الجزائر	172

Source: http://www.heritage.org/index/ranking

مؤشر بيئة أداء الأعمال

كان أداء الدول العربية متوسطا بشكل عام في مؤشر بيئة أداء الأعمال (الجدول ح في الملحق)، حيث بلغ المتوسط العربي 64 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي يبلغ 68.1 نقطة. تصدرت دول الخليج المجموعات العربية المدرجة في المؤشر بحصولها على 70.2 نقطة، حيث جاءت في مجموعة الأداء المتوسط. ثم حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 62.25 نقطة بمستوى أداء ضعيف، ثم دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 59.69 نقطة و بمستوى أداء ضعيف، وحلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة و بفارق بسيط و بمستوى أداء ضعيف. ومقارنة بعام 2015، ارتفع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر بيئة الأعمال، و جاءت دول الأداء المنخفض في المقدمة كصاحبة أحسن نسبة تحسن بلغت 6.25 %.

الشكل(5): أداء المجموعات العربية في بيئة أداء الأعمال لعامي 2015 و2016

المصدر: مناخ الاستثمارفي الدول العربية، مؤشرضمان لجاذبية الاستثمار، 2016 . المؤسسة العربيةلضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. ص49.

مؤشرات المخاطر القطرية

لقد امتاز وضع أغلب الدول العربية بالتذبذب من سنة إلى أخرى، إذ لازال العديد منها يسوده مناخ سياسي غير مستقر، وهذا من شأنه أن يخلق حالة من عدم اليقين و التأكد التي ستقف عائقا أما اتخاذ القرارات الاستثمارية الطويلة التي تتطلبها الاستثمارات الاجنبية المباشرة. و لقد أدى الحراك الشعبي في بعض الدول إلى ارتفاع درجة المخاطر المرتقبة التي تتعلق بالتوترات الأمنية، و التغييرات السياسية و الإدارية و التسرع في اتخاذ القرارات في المرحلة الانتقالية، مع ظهور الاضطرابات العمالية الفئوية. ضف إلى ذلك إجراءات مكافحة الفساد التي ستؤدي إلى سحب الأراضي و المشاريع من بعض المستثمرين و مراجعة بعض الامتيازات المالية و تجميد الأرصدة المالية لبعض رجال الأعمال و المسؤولين في الداخل و الخارج.

هذه الحالة شهدتها دول عربية أخرى بدرجات متفاوتة، إذ استمر تحسن أوضاع دول مجلس التعاون الخليجي بفعل الاستقرار المتواصل الذي تعرفه (مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة و المنخفضة جدا)، كما استمر تحسن وضع المغرب و تونس إذ انضمت كلها إلى مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة منذ 2002، مع ظهور الجزائر و مصر و الأردن في مجموعة الدول ذات المخاطر المعتدلة سنة 2010.

الجدول (4):مؤشرCOFACE للمخاطر القطرية بالدول العربية 2017

	تقييم المخاطر القطرية	تقييم بيئة الأعمال
الجزائر	C	B
البحرين	B	A4
جيبوتي	C	D
مصر	C	C
الإمارات	A4	A2
العراق	E	E
الأردن	C	B
الكويت	A3	A4
لبنان	C	C
ليبيا	E	E
المغرب	A4	A4
عمان	B	A4
قطر	A3	A3
السعودية	B	B
سوريا	E	E
اليمن	E	E

Source: www.coface.com/Economic-Studies-and-Country-Risks.

الجدول(5):مؤشر وكالة Dun and Bradstreetللمخاطر القطرية بالدول العربية 2017

	مؤشرات المخاطر القطرية
الجزائر	DB5d
البحرين	DB5b
مصر	DB6b
الإمارات	DB3c
العراق	DB7
الأردن	DB5b
الكويت	DB4b
لبنان	DB6a
ليبيا	DB7
المغرب	DB4a
عمان	DB4a
قطر	DB3a
السعودية	DB3c
السودان	DB7
سوريا	DB7
تونس	DB5d
اليمن	DB7

Source: http://www.dnbcountryrisk.com

الجدول(6): مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية (الجانب السياسي من المؤشر) لبعض الدول العربية (2014-2010)

		الاستقرار الحكومي	الفساد	الملف الاستثماري	القانون والنظام	المساءلة الديمقراطية	النوعية البيروقراطية	الظروف الاجتماعية الاقتصادية	الصراعات الخارجية	الصراعات الداخلية	التدخل العسكري في السياسية	التوترات الدينية	الصراعات العرقية	المؤشر المركب للمخاطر	توصيف المخاطر
الجزائر	2010	9.83	1.91	7.75	3	3.5	2	5	8,45	10,5	3	2,5	4,5	61,95	معتدلة
	2014	7	2	8.5	3	3.5	2	5	7	10,3	3	2,5	4,5	58,3	مرتفعة
قطر	2010	11.5	2.5	10	5	2	2	8	9,5	8,5	4	4	6	73	منخفضة
	2014	10.5	3	10	5	2	2	8	8,7	8,5	4	4	6	71,7	منخفضة
الامارات	2010	11	3.33	10	4	2.5	3	9,5	10	11	5	4	5	78,33	منخفضة
	2014	10.5	3.5	11	4	2.5	3	9,5	9,3	11	5	4	5	78,3	منخفضة
السعودية	2010	10	2.37	11	5	1	2	7,5	8,83	8,5	5	3,5	5	69,7	معتدلة
	2014	8.5	2.5	10	5	1	2	6,7	7,8	8,2	5	3,5	5	65,2	معتدلة
الكويت	2010	7	3	10.5	5	3	2	9	8,5	11	5	4	5	73	منخفضة
	2014	5	2.5	8.5	5	3	2	8,3	7,9	10,45	5	4	5	66,65	معتدلة
العراق	2010	7.08	1.5	7.708	1.5	4.04	1.5	0,5	6,25	7,12	0	1	2,5	40,70	مرتفعة جدا
	2014	6.5	1	7.5		4	1.5	0,5	5,5	8,9	0	1	2,5	38,9	مرتفعة جدا
ليبيا	2010	10.9	1.5	9	4	1	1	5	11,5	10,45	3	5	5	67,37	معتدلة
	2014	6.9	1	6.5	4	2	1.5	4,3	8,3	7,5	1	5	5	53	مرتفعة
البحرين	2010	8	2.41	11.5	4.5	3.5	3	7	9,79	11	3	3,5	4,5	71,70	منخفضة
	2014	6.5	3	10	4.5	4	2	7	8,4	11	3	3,5	4	66,9	معتدلة
عمان	2010	11	2.5	11.5	5	1	2	7	10	10	5	4	5	74	منخفضة
	2014	9.5	2.5	11	5	5	2	6	8	10	5	4	5	73	منخفضة
اليمن	2010	9	2	8	2	3.5	1	4,5	5,5	9	4	4	4	56,5	مرتفعة
	2014	7.5	1.5	5.5	2	3.5	1	3,8	5		3	4	4	40,8	مرتفعة جدا

Source:The Political Risk Services Group's: International Country Risk Guide (ICRG). http://epub.prsgroup.com/products/icrg

خامساً: الدراسة التطبيقية

5-1 وصف متغيرات و نموذج الدراسة

لقد تم في الفقرات السابقة توصيف وضع البيئة المؤسساتية و تحديد خصائصها وبنيتها .لكن السؤال الثاني الحرج الذي سنحاول الإجابة عنه هو: إنطلاقاً من تلك البنية و الخصائص، ما طبيعة تأثير النوعية المؤسساتية على التنمية المستدامة ، وبمعنى آخر ماهي المتغيرات الاقتصادية و المؤسساتية التي من خلالها يتحدد حجم الادخار الفعلي الذي يعبر عن التنمية المستدامة ؟ إن الجواب على هذا السؤال يتطلب معرفة الآليات والقوى التي تحفز من الادخار الفعلي، وترجمتها إلى نموذج كمي يعكس التداخلات بين مكوناته، ويمكن استخدامه في عملية الاستشراف المستقبلي و تقييم البدائل المتاحة لصناع القرار.

وبعد تتبع الأدبيات المتعلقة بمحددات الادخار الصافي المعدل، و التي سبق لنا التطرق للبعض منها[14]، يمكننا حصر هذه المحددات فيما يلي:

- المتغير التابع سيكون الادخار الصافي المعدل ANS كنسبة من الدخل الوطني الإجمالي: وقد تم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI) الصادرة عن البنك الدولي، و أيضا منThe Little Green Data Book الذي يعده البنك الدولي أيضا سنويا ابتداء من سنة 2005. كما تم اقتباس بعض البيانات الناقصة من قاعدة بيانات البنك الدولي من بعض المقالات الفردية أو المواقع الإلكترونية الخاصة[15].
- GNI: لوغريتم حصة الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (GNI per capita) وتم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI)، إذ يُتوقع بأن يكون له أثر إيجابي على الإدخار الفعلي.
- pop: الهيكل العمري للسكان. وقد يؤثر هذا المؤشر في الحد من القدرة على الادخار من الدخل الوطني . فمن شأن زيادة نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة (المعالين من الشباب) إلى مجموع السكان، أو إلى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 عاما (المنتجون الصافون) أن يميلوا إلى زيادة حصة الدخل الاجتماعي الحالي ونفقات الرعاية الاجتماعية للأطفال (التعليم والرعاية الصحية والغذاء والملبس) التي تحسب كنفقات الاستهلاك في الدخل القومي. وتماشيا مع نظرية دورة الحياة للاستهلاك، فإن زيادة حصة السكان الذين تبلغ أعمارهم 65 عاما فم فوق (المعالين من كبار السن) من شأنها أيضا أن تقلل من معدل الادخار الوطني لأن نسبة أعلى من السكان قد انتقلت إلى السحب من المدخرات السابقة، ومع ارتفاع نفقات الرعاية الصحية لكبار السن. ومع أخذ جميع هذه الاعتبارات في الحسبان، سنستخدم متوسط حصة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 للتعبير على الهيكل العمري للسكان حيث أن زيادة حصة القوى العاملة في السكان يمكن أن تزيد من نصيب الفرد من الدخل بمعدل معين و ترفع من إنتاجية العمل. وقد تم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI)، إذ يتوقع بأن يكون له أثر إيجابي على الإدخار الفعلي.
- INV: حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي، معبر عنها بالتراكم الاجمالي لرأس المال الثابث. وتم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI) ، إذ يُتوقع بأن يكون له أثر إيجابي على الإدخار الفعلي.
- TRD: مؤشر التبادل التجاري (terms of trade index)، إذ يؤدي الاندماج في الأسواق العالمية إلى التنويع بعيدا عن العيش الحصري لرأس المال الطبيعي، ويقلل من أسعار السلع الرأسمالية المستوردة التي تبني أساس

الاستثمار في رأس المال المادي. وتم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI) ، إذ يُتوقع بأن يكون له أثر إيجابي على الإدخار الفعلي.

- RS: وفرة الموارد الطبيعية، معبر عنها بصادرات الوقود والخامات والمعادن (% من مجموع صادرات البضائع). وتم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI) ، إذ يُتوقع بأن يكون له أثر سلبي على الإدخار الفعلي وفقا لنظرية المرض الهولندي (نقمة الموارد)، حيث أن ارتفاع عائدات الموارد الطبيعية (أو تدفقات المساعدات الخارجية و التحويلات) سيؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي و الانكماش في مجال الصناعات التحويلية و انخفاض معدلات التبادل التجاري . لذلك يتعين تلبية الطلب على السلع المصنعة من خلال زيادة الواردات المنافسة في هذا القطاع.
- INS: مؤشر النوعية المؤسساتية، و سنتبنى أربع مؤشرات هي: متوسط مؤشرات الحوكمة الستة لكوفمان Gov، وقد تم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لإدارة الحكم (WGI) الصادرة عن البنك الدولي. مؤشر الحقوق السياسية و الحريات المدنية Pol، وقد تم الحصول على بياناته من بيت الحرية Freedom house. مؤشر الحريات الاقتصادية Fre، وقد تم الحصول على بياناته من مؤسسة Heritage Foundation. و مؤشر المخاطر القطرية ICRG، وقد تم الحصول على بياناته من مجموعة خدمات المخاطر السياسية The Political Risk Services Group's. و يُتوقع بأن يكون لهذه المؤشرات أثر إيجابي على الإدخار الفعلي.
- و من باب الأمانة العلمية، لا بأس بأن نشير إلى أن بعض الدراسات قد أدرجت متغيرات مفسرة أخرى، إلا أننا لم ندرجها في الدراسة نظرا للاعتبارات الثلاث التالية: بعض المتغيرات لم يكن لها أي أثر معنوي في كل الدراسات السابقة، ويتعلق الأمر بنسبة التمدن (urbanisation) و بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كعرض النقود و معدل الفائدة التي تعتبر في حد ذاتها كمتغيرات مراقبة للدخل الوطني الذي تضمنه نموذجنا. إضافة إلى ذلك، هناك بعض المتغيرات لديها قاعدة بيانات زمنية جد محدودة لا تسمح بدمجها في النموذج، ويتعلق الأمر ببعض مؤشرات التحرير المالي، نظم الحماية الإجتماعية و تفاوت المداخيل. من جهة أخرى، بعض المتغيرات تندرج ضمن مكونات الإدخار الفعلي نفسه، ويتعلق الأمر بمتغيرات السياسة المالية كإستهلاك الحكومات و فوائض الموازنة.

إذن، من خلال الاعتبارات النظرية و التجريبية المذكورة أعلاه، سوف يأخذ نموذجنا لمعادلة محددات الإدخار الفعلي الشكل التالي:

$$ANS = f(GNI, POP, INV, TRD, RS, INS)$$

$$ANS_{it} = c + \alpha_1 ANS_{it-1} + \alpha_2 GNI_{it} + \alpha_3 POP_{it} + \alpha_4 TRD_{it} + \alpha_5 INV_{it} + \alpha_6 RS_{it} + \alpha_7 INS_{it} + \mu_{it} + \varepsilon_{it}$$

ε_{it} : يعبر عن حد الخطأ الذي يشمل كل المتغيرات التي لم تدمج في النموذج و التي لها تأثير على الإدخار الفعلي.

(μ_{it}) : معامل يقيس الآثار الثابتة غير الملاحظة الخاصة بالدولة.

2-5 منهجية الدراسة

إن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير نموذج لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية سوف يترتب عليه الحصول على قيم مقدرة متحيزة لمعاملات انحدار هذا النموذج في حالتين هما: وجود معنوية إحصائية لمعامل الآثار الثابتة غير الملاحظة الخاصة بالدولة (μ_{it})، ووجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة و (μ_{it}).

حتى يتم الحصول على قيم مقدرة متسقة وذات كفاءة لمعاملات انحدار النماذج المذكورة، يُقترح عادة استخدام أسلوب المتغيرات المساعدة من خلال النموذج الديناميكي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، و المتمثل في طريقة الفروق العامة للعزوم(The Generalized Method of Moments (GMMالمقترحة من قبل Arellano and Bond(1991). وقد تم اختيار طريقةGMMلتقدير هذا النموذج لتمتع هذه الأخيرة بالعديد من المزايا لعل من أهمها : معالجة مشاكل التحيز الناتج عن إهمال بعض المتغيرات المستقلة، معالجة مشكلة احتمال أن تكون هذه المتغيرات متغيرات داخليةEndogenity، وتجنب آثار جذر الوحدة في كل من اختيار المتغيرات المساعدة، واستخدام متغيرات تابعة مبطأة. كما تسمح هذه الطريقة كذلك بمعالجة السببية العكسية. وحسب Alberto F. Cavallo و Eduardo A. Cavallo(2010) تقدر طريقة GMMالمعادلة عند المستوى (level equation)أو بالفروق الأولى باستعمال تأخر المتغير التابع ، و تأخرات (أو الفروق أو الفروق المتأخرة (lagged differences)) المتغيرات المفسرة كمتغيرات مساعدة (instruments)[16].

تم اقتراح طريقة العزوم المعممة لأول مرة من طرف الباحثينNerlove و(1966)Balestra، و التي تنص على ادخال المتغيرات الأدواتية المساعدة اثناء عملية التقدير ، حيث يفترض هذا النموذج أن الاثر الخاص(μ_i) يكون عشوائيا كالآتي:

$$y_{i,t} = \lambda y_{i,t-1} + \beta X_{i,t} + \mu_{i,t} \quad i = 1, \dots, N; t = 1, \dots, T$$

$$(x_{i,t}, x_{i,t-1}, x_{i,t-2}, \dots)$$

ثم جاء كل من Hsiao و Anderson (1981)بمقاربة مكملة لمقاربة Nerloveو Balestra، لأن تقارب هذه الأخيرة مرتبط بمدى تحقق فرضية عدم وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية و التأثيرات الخاصة الفردية. وتتمثل مقاربة Hsiao و Anderson في إضافة الفروق من الدرجة الأولى للمتغيرات لإزالة الاثر الخاص الفردي (μi) ، و تحويل النموذج في حالة التأثيرات الثابتة كالتالي:

$$y_{i,t} = \lambda y_{i,t-1} + \beta X_{i,t} + \mu_{i,t} + V_{i,t} \quad i = 1, \dots, N; t = 1, \dots, T$$

$$y_{i,t} - y_{i,t-1} = \lambda(y_{i,t-1} - y_{i,t-2}) + (x_{i,t} - x_{i,t-1}) + (v_{i,t} - v_{i,t-1})$$

رغم الاضافات التي قدمتها المقاربة، الا انها لم تأخذ شرط انعدام التباين المشترك بين المتغيرات المبطأة و البواقي بعين الاعتبار. لهذا اقترح كل من Arellano &Bond (1991)، مقاربة أكثر كفاءة سميت بطريقة العزوم المعممة باستخدام الفروق الأولى للقيم الأصلية لمتغيرات النموذج محل التقدير. و تتمثل في استخدام القيم

المبطأة لمستويات المتغيرات المستقلة كمتغيرات مساعدة، و في ظل الافتراضات التالية: أن حد الخطأ يكون غير مرتبط تسلسليا، وأن المتغيرات المستقلة تعتبر متغيرات خارجية ولكن بشكل ضعيف، فإن طريقة GMM سوف تستخدم شروط العزوم Conditions des Moment على المتغير التابع المبطأ و مجموعة المتغيرات المستقلة كالآتي:

$$E[g_{it-s} * (U_{it} - U_{it-1}] = 0 \; for \; s \geq 2; t = 3, \dots T$$

$$E[X_{it-s} * (U_{it} - U_{it-1}] = 0 \; for \; s \geq 2; t = 3, \dots T$$

و بعدها جاء كل من Arellano و Bover(1995)بمقدر يتمثل في دمج كل من الأدوات عند المستوى والأدوات الأخرى، ونتيجة لذلك، تكون كل المتغيرات الخارجية أدوات صحيحة. ثم طورت المقاربة من طرف الباحثين Blundellو Bond (1998)، من خلال الجمع بين المقاربة المقدمة من قبل Arellanoو Bond(1991) وتلك المقدمة من قبل Arellanoو Bover (1995)، أين يضاف إلى شروط التعامدية تلك الشروط المتعلقة بالأدوات المساعدة بالفروق، مما يجعل شروط التعامدية الاضافية تشكل حلاً خاصاً بالمتغيرات التفسيرية التي يتولد عنها مسار عشوائي[17]، و سميت بطريقة System GMMالتي تؤدي إلى التقدير في آن واحد المعادلة بالفروق الأولى والمعادلة عند المستوى، ومنه تسمح هذه المقاربة بزيادة عدد المتغيرات المساعدة المستخدمة كأدوات.

وللتعرف على جودة نتائج التقدير سوف يتم استخدام اختبارين، الاول ينحقق من عدم وجود الارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء، حيث تتمثل فرضية العدم في عدم وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الثانية بين البواقي المقدرة الناتجة عن تقدير نموذج ديناميكي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية بواسطة GMM باستخدام الفروق الأولي لمتغيرات هذا النموذج. اما الفرضية البديلة فهي تشير الى عكس ذلك.

و الاختبار الثاني Sargan/Hansen يعبر عن مدى ملائمة و صلاحية المتغيرات المساعدة المستخدمة في النموذج، حيث تتمثل فرضية العدم في صلاحية المتغيرات المساعدة، اما لفرضية البديلة فهي تشير الى عكس ذلك. وبالتالي قبول فرضية العدم يعنى أن حد الخطأ الأصلي غير مرتبط تسلسلياً ، مما يؤكد صلاحية كل من المتغيرات المساعدة وشروط العزوم المستخدمة في التقدير.

3-5 النتائج التطبيقية

يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية لاقتصاديات 17دول عربية توفرت لدينا بياناتها خلال الفترة 1996–2015[18] و هي: الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان ، سوريا، تونس و اليمن. إذ سيتم الاعتماد على استخدام الأساليب الكمية القياسية للتعرف على محددات الإدخار الفعلي الصافي بالاقتصاديات العربية.

الجدول(7): الإحصاءات الوصفية للبيانات المستخدمة في التقدير

	ANS	GNI	INV	POP	TRD	POL	GOV	ICRG	FRE	RS
Mean	**8.414**	**10.53**	**22.85**	**62.97**	**135.1**	**5.689**	**-0.512**	**62.96**	**57.27**	**58.02**
Median	**8.380**	**9.934**	**22.58**	**62.48**	**117.8**	**5.50**	**-0.377**	**65.66**	**59.10**	**77.35**
Maximum	**45.62**	**16.39**	**60.01**	**85.44**	**290.9**	**7.00**	**0.790**	**78.41**	**77.70**	**99.97**
Minimum	**-54.02**	**5.876**	**1.778**	**46.79**	**50.92**	**2.00**	**-1.928**	**31.37**	**15.60**	**0.0001**
Std. Dev.	**16.24**	**2.502**	**8.569**	**7.676**	**47.68**	**0.932**	**0.646**	**10.89**	**11.71**	**39.14**
Skewness	**0.015**	**0.702**	**0.968**	**0.523**	**1.049**	**-0.366**	**-0.318**	**-1.020**	**-1.196**	**-0.492**
Kurtosis	**2.949**	**2.751**	**5.700**	**3.009**	**3.257**	**3.392**	**2.144**	**3.413**	**4.883**	**1.489**
Jarque-Bera	**4.042**	**27.07**	**144.99**	**15.53**	**54.98**	**9.814**	**16.10**	**54.05**	**117.1**	**41.16**
Probability	**0.009**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.007**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**
Observations	**287**	**319**	**315**	**340**	**295**	**340**	**340**	**299**	**303**	**304**

من خلال الجدول 7 أعلاه، يتضح بأن متوسط الادخار الفعلي للدول العربية خلال فترة الدراسة كان 8.41% مع بلوغ أعلى قيمة سنة 2011 بقطر(45.62%) و أدنى قيمة سنة 2013 بالسودان (54.02% -).

الجدول (8): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

Correlation	ANS	GNI	INV	TRD	POP	POL	GOV	ICRG	FRE	RS
ANS	1.00									
GNI	0.352	1.00								
INV	0.340	0.108	1.00							
TRD	0.319	−0.168	0.223	1.00						
POP	0.374	0.070	0.397	0.406	1.00					
POL	0.007−	−0.234	−0.193	0.154	−0.135	1.00				
GOV	0.232	0.199	0.241	0.019	0.487	0.276	1.00			
ICRG	0.313	0.381	0.138	0.040	0.283	0.080	0.789	1.00		
FRE	0.154	0.048	0.203	0.025	0.431	0.299	0.717	0.395	1.00	
RS	0.424	−0.001	0.135	0.459	0.546	0.324	0.205	0.180	0.244	1.00

يسمح اختبار فحص مصفوفة الارتباط بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، وبالتالي التأكد من خلو النموذج من بعض المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير النموذج. ولعل أهم ما يمكن ملاحظة من مصفوفة الارتباط أعلاه هو وجود ارتباط طردي قوي بين متغيرات النوعية المؤسساتية خاصة بين مؤشر الحوكمة و مؤشري المخاطر القطرية (78%)و الحرية الاقتصادية(71%). هذا و يرتبط معدل الاستثمار بكل من مؤشرات الحوكمة و الحرية الاقتصادية بما يزيد عن 20%.

و باستخدام برنامج STATA، تم تقدير معلمات نموذج الإنحدار في المعادلة (1) باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية[19] وذلك باستخدام طريقة الفروق العامة للعزوم GMM مع الأخذ بعين الاعتبار استخدام مصفوفة التغاير المصححة لأخطاء عدم ثبات التباين Heteroskedasticity–Consistent Covariance Matrix (HCCM). حيث أن استخدام هذه المصفوفة يؤدي إلي تعديل القيم المقدرة للأخطاء المعيارية لمعاملات

الانحدار طبقاً لأخطاء عدم ثبات التباين. ومن ثم تسمح المصفوفة المذكورة باستخدام نتائج التقدير الناتجة عن تطبيق GMM في اختبار الفرضيات في ظل وجود مشكلة عدم ثبات التباين. وفي هذه الحالة سوف يتم استخلاص استنتاجات صحيحة من هذه النتائج. وعند التقدير أيضاً روعي خلو النتائج من مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء. من جهة أخرى، تم استخدام 2 كأقصى فترة إبطاء للمتغيرات المحددة سلفاً عند استخدامها كمتغيرات مساعدة. وقد جاءت نتائج التقدير على نحو ما يوضح الجدول9 التالي:

الجدول(9): نتائج تقدير نموذج الإنحدار (ANS هو المتغير التابع)

	مؤشر الحوكمة Gov	مؤشر المخاطر القطرية Icrg	مؤشرالحقوق السياسية و الحريات المدنية Pol	مؤشر الحرية الاقتصادية Fre
c	-3.574388 (0.5181)	-3.176355 (0.6882)	-1.533171 (0.8243)	0.860572 (0.8668)
ANS_{t-1}	0.242001 (0.0000) *	0.185777 (0.0000) *	0.206512 (0.0025) *	0.249141 (0.0000) *
GNI	2.082129 (0.4093)	6.839363 (0.0050)*	1.321009 (0.6769)	0.992608 (0.7491)
POP	-0.607796 (0.0225)**	-0.814429 (0.0002)*	-0.554120 (0.0797)***	-0.277815 (0.3282)
INV	0.042742 (0.7979)	0.188108 (0.1346)	0.145485 (0.2031)	-0.145676 (0.4733)
TRD	0.109651 (0.0000)*	0.095149 (0.0000) *	0.111418 (0.0001)*	0.098557 (0.0000)*
RS	-0.075501 (0.0147)**	-0.007257 (0.9097)	-0.057955 (0.2648)	-0.028276 (0.4569)
INS	0.25754 (0.0341)**	0.162704 (0.0271)**	0.266510 (0.8154)	0.282252 (0.0021)*
R^2	0.811986	0.772846	0.782926	0.810674
عدد المشاهدات	228	196	228	210
عدد الدول	17	15	17	16
Hansen test (p-value)	0.326143	0.403698	0.438802	0.250612
Arellano-Bond TestAR(2) (p-value)	0.9846	0.9576	0.9635	0.9416

* Significant at 1%, **significant at 5%,***significant at 10%

من خلال الجدول9 أعلاه، يتضح بأن قيمة معامل التحديد قد فاقت 0.7 في النماذج الأربعة، وهو ما يدل على جودة توفيق النموذج و مقدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في التنمية المستدامة بالدول العربية، حيث أن التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر لنا ما يربو على 70 % من التقلبات في التنمية المستدامة.

من جهة أخرى، يمكننا التأكد من مواصفات وجودة النماذج المقدرة، وهذا بالاعتماد على كل من اختبار Sargan/ Hansen الذي يحدد مدى جودة المتغيرات المساعدة المستخدمة في النموذج، واختبار Arellano and Bond(1991) الذي يفحص وجود أو غياب للارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية لتفاضل حد الخطأ، حيث يتم قبول الفرضية العدمية عندما تكون قيمة الاحتمالية للاختبارين أعلى من مستوى ثقة 5%. و من خلال الجدول 9، يتضح بأن القيمة الاحتمالية لكلا الاختبارين تفوق مستوى ثقة 5% وعليه يتم قبول كل من الفرضية العدمية لاختبار Sargan التي تنص على أن المتغيرات المساعدة المستعملة في النموذج جيدة، والفرضية العدمية لاختبار Arellano and Bond والتي تنص على غياب الارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية لحد الخطأ. وتنطبق هذه النتائج على جميع النماذج الأربعة المقدرة، الأمر الذي يؤكد على صلاحية قيود العزوم المستعملة في التقدير.

فيما يخص المتغيرات المراقبة، يبين الجدول أعلاه أن المتغير التابع المبطأ يمتاز بنسبة عالية من الثبات إذ أن كل المعاملات المقدرة في النماذج الأربعة كانت معنوية إحصائيا.

بالنسبة لحصة الفرد من الدخل الوطني الإجمالي فقد كان لها تأثير معنوي إيجابي على الإدخار الفعلي الصافي في نموذج مؤشر المخاطر القطرية، بينما انعدم التأثير في بقية النماذج الأخرى. و تدعم هذه النتيجة الحجة القائلة بأن ديناميكيات توزيع الدخل حاسمة لإعادة الاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي. وهنا يجب لفت الانتباه إلى موضوع العدالة في توزيع المداخيل في الدول العربية و من المستفيد من منافع النمو فيها.

أما تأثير الهيكل العمري للسكان فقد كان له أثر سلبي ذو دلالة معنوية على التنمية ضمن معظم النماذج. و يمكن تفسير ذلك بأن الزيادة الكمية في مستويات رأس المال البشري في غالبية الاقتصادات العربية (الدول العربية لا تعاني قيدا من نقص العمل أو شدة رأس المال) لم تؤد إلى زيادة في معدلات نمو الانتاجية والفاعلية بسبب تدني نوعية التعليم، وأن هناك عدداً كبيراً من العمالة المؤهلة يعمل في قطاعات غير إنتاجية مثل القطاع الحكومي الخدمي. فإنتاجية العامل في الدول الأوروبية تصل ستة أمثال إنتاجية العامل العربي، كما أن إنتاجية الدول العربية في قطاع الزراعة مثلا لا تتجاوز واحد إلى عشرين من مثيلتها في الدول المتقدمة.

بالنسبة للاستثمار، فقد كان تأثيره طرديا على التنمية المستدامة في الدول العربية لكنه ذو دلالة إحصائية غير معنوية، باستثناء نموذج الحريات الاقتصادية التي كان فيها التأثير سلبيا. وهذا يعني بأن الآثار الجانبية السلبية البيئية للاستثمارات في الدول العربية قد فاقت المردود الإيجابي الاقتصادي لها من خلال تزايد الانبعاثات. ويمكن أن يرتبط ذلك خاصة بالاستثمارات في قطاع المحروقات (55% من إجمالي حرق الوقود) والصناعات التحويلية و التشييد (19.5% من إجمالي حرق الوقود).

بالنسبة لمعدل التبادل التجاري، فقد كان له تأثير معنوي موجب (في حدود 0.1) على التنمية في الدول العربية وفي كل النماذج. إذ أن توظيف عائدات التصدير في الدول العربية سمح لها باستيراد رؤوس الأموال والسلع الوسيطة التي تجسد التكنولوجيات الأجنبية، مما عزز نسبيا من النمو الاقتصادي. لكن يبدو بأن التغلب على التطور التكنولوجي الهائل أو منافسته أمر صعب في المدى الطويل.

من جهة أخرى، أظهرت النتائج أن لوفرة الموارد أثرا سلبيا على الإدخار الفعلي الصافي في جميع النماذج و بمعاملات صغيرة (في حدود 0.05) لكنها بدلالة إحصائية غير معنوية باستثناء نموذج مؤشرات الحوكمة الذي كان فيه التأثير ذو دلالة إحصائية معنوية، و هذا ما يؤكد صحة فرضية لعنة الموارد. إذ أن الدول العربية

الغنية بالموارد تستنزف احتياطاتها لكنها لم تستثمر ريعها في أصول رأسمالية مادية أو بشرية، بل تم استهلاكه مقابل الحصول على ثروة و رفاه اقتصادي في الحاضر على حساب مستقبل الأجيال القادمة، و خاصة في ظل تردي النوعية المؤسساتية. هذا على عكس الدول العربية الأخرى التي تعاني أيضا من علّة الاعتماد على مصدر الدخل الأجنبي من مساعدات أجنبية و تحويلات، غير أن هذه المصادر ترتبط بشكل إيجابي مع الإدخار الفعلي الصافي من خلال الاستثمارات العالية في رأس المال المادي، أو استثمار الأسر المستفيدة في التعليم الخاص وفي الأعمال التجارية الصغيرة والمنتجة التي يتراكم فيها رأس المال المادي و البشري.

أما فيما يتعلق بتأثير مؤشرات نوعية البيئة المؤسساتية فقد أظهرت النتائج أن تحسّن هذه المؤشرات سيؤدي إلى الرفع من الإدخار الفعلي الصافي أين كان التأثير ذو دلالة إحصائية معنوية في كل النماذج(في حدود 0.25)باستثناء نموذج مؤشر المخاطر القطرية). ويرتبط ارتفاع الجودة المؤسسية بنقص استنفاد و استنزاف رأس المال الطبيعي وزيادة الاستثمارات في رأس المال البشري خاصة ارتفاع الإنفاق على التعليم. ولعل ضعف تأثير مؤشرالحريات المدنية و الحقوق السياسية في التنمية المستدامة بالدول العربية ينبئ ليس فقط بضعف الهياكل السياسية ذات الطابع الديمقراطي، وإنما قد يُشير أيضاً إلى عدم ملائمة هذه المؤشرات لثقافة وبيئة المجتمعات العربية، التي تتصف غالبيتها بضعف الوعي السياسي. كما تشير هذه النتيجة إلى أن قبول الناس لمؤسسات الحكم الراهنة هو أكثر من قبولهم لمستوى الديمقراطية في حد ذاتها.

سادساً: خلاصـــة

حاولت هذه الدراسة تحليل تأثير النوعية المؤسساتية على التنمية المستدامة بالدول العربية خلال الفترة 1996-2015. وعلى الرغم من التحسن الملحوظ الذي عرفته بعض الدول في السنوات الأخيرة من حيث مؤشرات التنمية الناتج عن الجهود التي تبذلها الحكومات و التي تُذكر فتُشكر ، غير أنها لازالت مطالبة بمجهودات إضافية لتعزيز الأثر التنموي خاصة لعائدات النفط. في حين يبقى تردي مؤشرات البيئة المؤسساتية في الدول العربية أكبر عائق يحول دون تحقق الأهداف التنموية، و يحد من فعالية الإصلاحات الاقتصادية. وقد خلصت الدراسة التطبيقية إلى النتائج التالية: التأثير المعنوي الإيجابي على التنمية المستدامة (معبر عنها بالادخار الصافي المعدل) لكل من: حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و معدل التبادل التجاري. هناك تأثير معنوي سلبي لكل من: الهيكل العمري للسكان ووفرة الموارد الطبيعية، بينما كان تأثير حجم الاستثمار غير معنوي. أما مؤشرات النوعية المؤسساتية (مؤشر الحوكمة ، المخاطر القطرية و الحرية الاقتصادية) فقد كان لها تأثير معنوي إيجابي على الادخار الصافي المعدل باستثناء مؤشر الحريات المدنية و الحقوق السياسية، مما يوحي بضعف الهياكل السياسية ذات الطابع الديمقراطي بالدول العربية و ضعف الوعي السياسي للمجتمعات العربية.

و بالتالي، هناك حاجة ملحّة للاتفاق على مراحل واضحة لتنفيذ إصلاح الأسواق ليس بهدف رفع معدل النمو بحد ذاته، بل بهدف تحقيق نمو تشغيلي، وتوزيع دخل أقرب للعدالة، وضمان تحقيق تنمية مستدامة. وجميع هذه المتطلبات، وغيرها كثير، لا يتأتى، ضمن شروط أخرى، إلاّ من خلال إصلاح مؤسسي حقيقي (وتغيير جذري لقواعد اللعبة)، يكون أحد مؤشراته الاختيار المناسب لمتخذي القرارات، وعلى كل المستويات، بعيداً عن الترشيحات الحزبية والقبلية والقائمة على الموالاة. لأن ضمان مثل هذه الاختيارات يضمن آلياً أن أغلب القرارات اليومية المتخذة، إن لم يكن جميعها، هي قرارات تتسق وتخدم بقية القرارات في الجهات الأخرى. ومن ثم تساهم جميع هذه القرارات، وبشكل آلي، بتحقيق التنمية المستدامة ذات الوجه الإنساني الجميل.

و لهذا على السلطات في الدول العربية أن تعمل عل تغيير هذه القواعد غير الرسمية التي لا زالت تعرقل تقدم الإصلاحات ، و هذا ليس بالأمر الهين، فهو يتطلب وقتا و مجهودات كبيرة لأن مثل هذه العوامل منصهرة في عادات و سلوكيات المجتمع. كما ينبغي عليها محاربة الفساد بكل أنواعه من محسوبية و جهوية، إذا ما أرادت الدولة إعادة بناء الثقة بين السلطات الرسمية و المواطنين، فالثقة تعتبر عنصر أساسي من أجل خفض قيود المؤسسات غير الرسمية ، و هذا ما سوف يزيد من تدفق الاستثمارات المنتجة و يخفض من تكلفة التبادلات بين المتعاملين الاقتصاديين.

وضمن الإصلاحات المؤسساتية دائما، نشدد على أهمية أن يتم الإبقاء والحفاظ على القواعد القديمة المطبقة (الصالحة منها)، و لا يتم هدمها والتخلص منها كليا إلا بعد التأكد من نجاح تطبيق القواعد الجديدة. مثلا: لا يتم التخلص من قطاع الأعمال العام إلا بعد أن يبدأ القطاع الخاص في ممارسة النشاط وبفاعلية ونجاح ليحل محل ما هو قائم، حتى لا تتفاقم المشاكل ومنها توسيع دائرة البطالة.

و عليه، إن معالجة هذه المشكلة تتطلب منهجا واسع النطاق ومتعدد الأبعاد. ومثل هذا المنهج الشامل يتطلب وجود قيادة مؤهلة كما يقتضي تغيير الحوافز وبناء القيم، وكلها عوامل يدعم كل منها الآخر:

- أولا، ينبغي أن يكون القادة مستعدين لمحاسبة أصحاب المصالح ذوي النفوذ – الأسماك الكبيرة وليست الصغيرة، النمور وليس الذباب. وعليهم تقديم القدوة بأن يكون سلوكهم فوق مستوى الشبهات. ويعتبر لي كوان يو رئيس وزراء سنغافورة الأسبق نموذجا للقائد الذي نجح في محاربة الفساد بتقديم القدوة وتوفير الإرادة السياسية.
- ثانيا، الحوافز القوية. فالقيادة ينبغي أن يكملها نظام قوي يقوم على الترهيب والترغيب – الدعم الإيجابي والمساءلة. وينبغي أن يتوافر إطار واضح ومفعَّل لمحاربة الفساد. وفي نفس الوقت، ينبغي أن تضمن الحكومات حصول المسؤولين العموميين على أجور تكفل الحد الأدنى للمعيشة. وسيساعد في هذا الصدد أيضا الانفتاح الاقتصادي عن طريق إلغاء القيود والتحرر، لأن الاقتصادات التي تفرط في التنظيم تخلق حوافز قوية للحفاظ على ممارسات الفساد.
- ثالثا، بناء قيم النزاهة. فالبلدان بحاجة إلى تشجيع ثقافة تُعلي قيم الحكم النظيف. ويتطلب بناء هذه الثقافة توعية المواطنين. ويمكن أن يساعد التدريب الرسمي في هذا الخصوص، ولكن تعلم القيم يتم في نهاية المطاف عن طريق النظام التعليمي وضغط الأقران، وخبرات وممارسات العمل اليومي في المؤسسات المختلفة.

الهوامش

(1) هناك تكاليف اقتصادية باهظة يتسبب فيها الفساد الذي يصيب البلدان في كل مراحل التنمية. ففي دراسة صدرت عام 2005، تقدر التكلفة العالمية للرشوة وحدها بقيمة تصل إلى 1.5 تريليون دولار أمريكي (بواقع 2% من إجمالي الناتج المحلي العالمي الحالي).

(2) لقد أشار إيسترلي (2006) إلى أنه وفقا لإحصاءات 2002، تلقت 25 حكومة غير ديمقراطية في العالم ما يعادل 9 مليارات دولار كمساعدات خارجية. في حين حصلت الدول الأكثر فسادا على ما يعادل 9.4 مليارات دولار من هذه المساعدات. وتقع الدول الخمس عشرة الأكثر استلاما للمساعدات (والتي حصلت كل منها في حدود مليار دولار) ضمن تصنيف الحكومات الأسوأ والأكثر فسادا، وبالتالي نتج عن ذلك عدالة أقل (في حالة وجود هذه العدالة أصلًا) في توزيع المساعدات لمستحقيها [الكواز (2013)، ص 57].

(3) قد يبدو تعريف الفساد سهلا. فمعظم الناس يدرك أن بإمكانه التعرف على الفساد حين يراه، كأن يشاهد مسؤولا عموميا يتقاضى رشوة في مقابل كسب مالي أو سياسي. غير أن الخبراء بدءوا يتوسعون في مفهوم الفساد. فبدلا من كونه مجرد معاملة بين طرفين، يمكن أن يتجسد الفساد في شكل "خصخصة للسياسة العامة"، حيث تتواطأ النخبة صاحبة النفوذ في مجال الأعمال والسياسة للسيطرة على المؤسسات العامة، والاستحواذ على عملية صنع السياسات، واحتكار العقود والمشتريات الحكومية. ويعرِّفه بعض الخبراء بمفهوم أوسع من ذلك، حيث يرون بأنه "الافتقار إلى الحياد في الحكم" عندما تُستخدم الأموال العامة والسلطة الحكومية بطرق تؤثر سلبا على الرخاء الإنساني. (4) World Bank,(2006):"Where is the wealth of nations? Measuring capital for the 21st century". Washington, D.C., The World Bank. P:49.

(5) لقد كان تعريف برندتلاند للاستدامة أنيقا و لكنه لم يكن دقيقا حيث إن المفهوم كان شموليا و مرنا لكنه لم يكن بالقدر الكافي من الوضوح. إن فكرة التنمية المستدامة قد تجمع البشر و لكن ليس بالضرورة أن تساعدهم على الاتفاق على أهداف مشتركة، و بذلك يمكن أن يقودنا الوصف لكل شيء على أنه تنمية مستدامة إلى انعدام مهناها. من جهة أخرى، يظهر الفهم التقليدي للتنمية المستدامة بحسب نموذج الأبعاد الثلاثة غير دقيق، لأنه يلمح بأن المجال مفتوح دائما أما تقديم التنازلات مقابل الاكتساب بين الأبعاد الثلاثة البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية للاستدامة. و استجابة لهذا تم التفريق بين الاستدامة «القوية» التي لا يسمح فيها بالتنازلات مقابل الاكتساب، و الاستدامة «الضعيفة «التي تكون فيها التنازلات مسموحة. ضف إلى ذلك مشكلة القياس إذ لا توجد طريقة متفق عليها لتعريف مدى تحقيق الاستدامة في أي برنامج سياسي، فالاستدامة و التنمية المستدامة مفاهيم أخلاقية تعبر عن نتائج مرجوة لقرارات اقتصادية و اجتماعية.

(6) Toke S.Aidt ,(2009),"Corruption, institutions, and economic development", Oxford Review of Economic Policy, Volume 25, Number 2, pp.271–291

(7) Hamilton,K. and M. Clemens (1999), 'Genuine saving rates in developing countries', World Bank Economic Review 13 (February), 333–356.1

(8) World Bank, (2003).Green Accounting and Adjusted Net Savings website.

(9) رياض بن جليلي (2008):"برامج الإصلاح المؤسسي" المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد 77، الكويت، ص:2.

(10) North, D.(1994) "Economic Performance Through Time". American Economic Review. Vol.84, No3, pp359-368.

(13) لا يمكن أن تعكس قواعد التصويت بعدا واحدا للمؤسسات السياسية للبلدان. مثلا، القواعد الانتخابية النسبية مكلفة لأنها عادة ما توسع أوقات التفاوض بين الأحزاب، مما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة.

(14) أنظر مثلا: Edwards (1996)، Dayal-Gulati و Thimann (1997)، Loayza وآخرون (2000)، Samwick (2000)، Dietz وآخرون (2007)، Adrian Boos و Holm-Müller (2011)،

(15) http://www.econstats.com ; https://datamarket.com ; Toru Nishiuchi (2013) .

(16) لمزيد من التوضيح حول طريقة التقدير GMM يرجى الإطلاع على:: Appendix. P: 852. Alberto F. Cavallo a، Eduardo A. Cavallo (2010)

(17) Crepon. B, Jacquement. N, « Économétrie: méthode et application », Ouvertures économiques, De Boeck, 2010, p.320.

(18) تجدر بنا الإشارة إلى أن بيانات بعض المتغيرات غير متوفرة على طول فترة الدراسة بل تنقصها بعض مشاهدات السنوات الأخيرة خاصة في دول مثل سوريا و العراق و ليبيا و اليمن.

(19) انظر نتائج اختبار Hausman للآثار الثابتة والعشوائية في الجدول ط من الملحق، و التي كانت فيه القيمة الاحتمالية أعلى من مستوى الثقة 5% ، إذن نقبل الفرضية العدمية بأفضلية نموذج التأثيرات العشوائية.

المراجع العربية

أسيموجلو و روبنسون (2015): "لماذا تفشل الامم أصول السلطة و الازدهار و الفقر". ترجمة بدران حامد. الدار الدولية للاستثمارات الثقافية. القاهرة. مصر.

رياض بن جليلي (2008):»برامج الإصلاح المؤسسي» المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد 77، الكويت.

علي عبد القادر علي (2007):»مؤشرات قياس المؤسسات». سلسلة جسر التنمية، العدد 60، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

علي عبد القادر علي (2012):»ملاحظات استكشافية حول النمو المستدام و التنمية في الدول العربية». مجلة عمران. المجلد1، العدد1. ص9-44.

طلافحة حسين (2014):» سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية». سلسلة اجتماع الخبراء، العدد 46. المعهد العربي للتخطيط. الكويت.

الكواز أحمد (2013):»السياسات الاقتصادية التقليدية و الاستقرار الاجتماعي». مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية. المعهد العربي للتخطيط، المجلد 15، العدد1، ص11-81.

لطفي مخزومي، عصام جوادي و عقبة عبد اللاوي (2016)، » النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد». مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 11، ص ص 57-75.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2016): «مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار».

محمد محمود العجلوني (2013):» أثر الحكم الرشيد على التنمية الإقتصادية المُستدامة في الدول العربية «. المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة و الإستقرار من منظور إسلامي. إسطنبول ، تركيا.

المراجع الأجنبية

Adrian Boos and Holm-Müller (2011): « The relationship between the Resource Curse and Genuine Savings: Empirical Evidence". Journal of Sustainable Development; Vol. 6, No. 6. pp 59-72.

Adrian (2015), «Genuine Savings as an Indicator for "Weak" Sustainability: Critical Survey and Possible Ways forward in Practical Measuring ».Sustainability, No 7, pp 4146-4182.

Cavallo a, Alberto F. Eduardo A. Cavallo (2010):" Are crises good for long-term growth? The role of political institutions ». Journal of Macroeconomics. Vol 32, pp 838–857.

Crepon. B, Jacquement. N,(2010) .« Économétrie: méthode et application », Ouvertures économiques, De Boeck.

Dayal-Gulati, A. and C. Thimann (1997): 'Saving in Southeast Asia and Latin America compared: searching for policy lessons', IMF working paper, WP/97/110, International Monetary Fund Asia and Pacific Dept, Washington, DC.

Dietz , Neumayer and Indra (2007):" Corruption, the resource curse and genuine saving ", Environment and Development Economics , Number 12, pp, 33–53.

Edison (2003), "How strong are the links between institutional quality and economic performance?". Finance & Development, IMF, vol 40, N 2, pp 35-37.
Edwards (1996): 'Why are Latin America's saving rates so low? An international comparative analysis', Journal of Development Economics. Vol, 51. pp 5–44.
Freedom House. https://freedomhouse.org/report-types/freedom-world
Gani Azmat (2011), "Governance and Growth in Developing Countries", Journal of Economic Issues, vol45, N1, pp19-40.
Hall, Robert E., Jones, Charles I., (1999):" Why do some countries produce so much more output per worker than others? ". Quarterly Journal of Economics. vol 114, pp 83–116.
Hamilton and Clemens (1999), 'Genuine saving rates in developing countries', World Bank Economic Review. Vol 13 (February), pp 333–356.
Heritage Foundation. http://www.heritage.org/index/explore
Kaufmann, Kraay ,Mastruzzi , Governance Matters III: Governance Indicators for 1996-2002 , World Bank; the 2002 Governance Research Indicators dataset.
Kenworthy, (1998):"Does Social Welfare Reduce Poverty? ",Luxemburg Income Studies, Working Paper N.188.
Lahouij (2016). "Does Governance Matter to Economic Growth? Evidence from MENA Countries". Awards for Excellence in Student Research and Creative Activity Documents. Paper 5.
Loayza, Schmidt-Hebbel, and Serven (2000):'What drives private saving across the world', Review of Economics and Statistics. Vol, 82. pp 165–181.
Nishiuchi Toru (2013): « Oil Depletion and Adjusted Net Savings in Sudan and South Sudan". World Bank.
North (1994) "Economic Performance through Time". American Economic Review.Vol.84, No3, pp359-368.
Pezzey and Burke, (2014), «Towards a more inclusive and precautionary indicator of global sustainability». Ecological Economics. Vol, 106. pp 141–154.
Ronald MacDonald, Vieira, Aderbal Damasceno (2011):" The role of institutions in cross-section income and panel data growth models: A deeper investigation on the weakness and proliferation of instruments ". Journal of Comparative Economics. Vol 30 .N 20.pp 1-14.
Sachs and Warner (1997): "Fundamental sources of long-run growth". American Economic Review Papers and Proceedings. Vol 87, pp184–188.
Samwick, A. (2000):'Is pension reform conducive to higher saving', Review of Economics and Statistics. Vol, 82. pp 264–272.
Stoever (2012), «On comprehensive wealth, institutional quality and sustainable development-quantifying the effect of institutional quality on sustainability». Journal of Economic Behavior & Organization.Vol, 81. pp 794– 801.
The PRS Group's: International Country Risk Guide. http://epub.prsgroup.com/products/icrg
Toke S.Aidt ,(2009):" Corruption, institutions, and economic development", Oxford Review of Economic Policy, Vol 25, Number 2, pp.271–291.
Transparency international : corruption perceptions index.https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_
Van der Ploeg, F. (2011). Natural resources: curse or blessing?. Journal of Economic Literature, 49(2), 366-420.

Wicher Jochen (2014), «The relationship between Informal Institutions and a Sustainable Development - Evidence from a Panel Data Set ». International Journal of Business and Management. Vol. II (3). pp 172-191.

World Bank,(2006):"Where is the wealth of nations? Measuring capital for the 21st century". Washington, D.C.

World Bank, (2011). The ChangingWealth of Nations: Measuring Sustainable development in the New Millennium. World Bank, Washington, DC.

World Bank, World Development Indicators.

data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators

World Bank, The Worldwide Governance Indicators (WGI)

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

World Bank, Doing Business

http://data.worldbank.org/data-catalog/doing-business-database

Wu, F., & Yan, X. (2018). Institutional Quality and Sustainable Development of Industries' Exports: Evidence from China. Sustainability, 10(11), 1-22.

Yacouba Gnègnè (2009), «Adjusted net saving and welfare change». Ecological Economics. vol 68.pp 1127–1139.

Yamaguchi, R., & Shin, K. J. (2016). Corruption, institutions, and sustainable development: theory and evidence from inclusive wealth.

∑ Yang, J., Managi, S., & Sato, M. (2015). The effect of institutional quality on national wealth: an examination using multiple imputation method, environmental economics and policy studies. Vol 17, Issue 3, pp 431–453.

الملاحق

الشكل(أ): الإطار النظري للإدخار الصافي المعدل

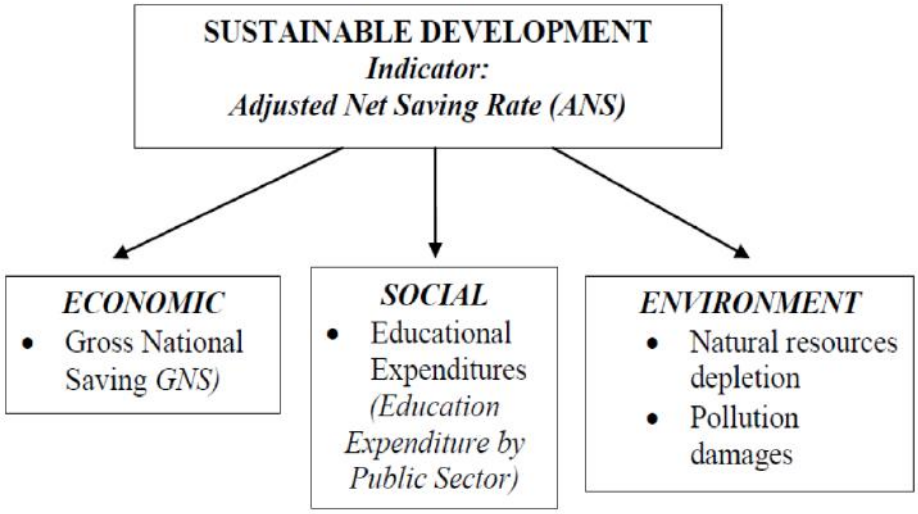

الشكل (ب): طريقة حساب الإدخار الصافي المعدل

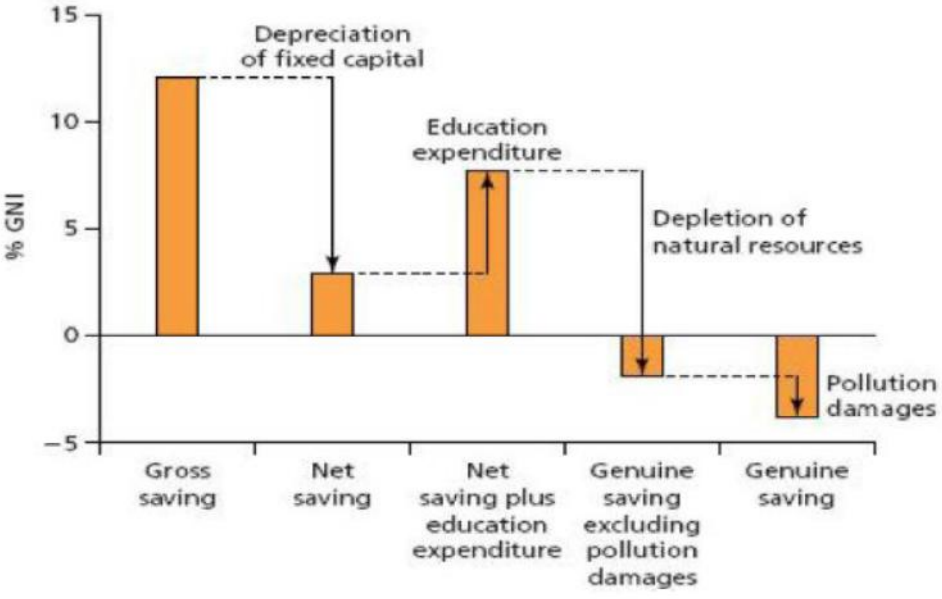

الجدول(أ): مؤشر الحريات المدنية و الحقوق السياسية للدول العربية

سنة المسح	حرية تامة		حرية جزئية		غير حرة	
	عدد الدول	النسبة المئوية	عدد الدول	النسبة المئوية	عدد الدول	النسبة المئوية
2014	1	6	5	28	12	66
2013	1	6	6	33	11	61
2012	1	6	4	22	13	72
2011	1	6	3	17	14	78
2010	1	6	3	17	14	78
2009	1	6	6	33	11	61
2008	1	6	6	33	11	61
2007	1	6	6	33	11	61
2006	1	6	6	33	11	61
2005	1	5	5	28	12	67
2004	1	5	5	28	12	67
2003	1	6	4	22	13	72

Source: Freedom in the World Comparative and Historical Data. (https://freedomhouse.org/report-types/freedom-world#.VJnqkD0BCA)

مؤشرات الحوكمة في الدول العربية سنتي 2010 و 2015

الجدول (ب): مؤشر التعبير والمساءلة بالدول العربية (2010–2015)

البلد	السنة	عدد المصادر	قيمة الحوكمة (−2.5 to +2.5)	الترتيب المئوي (0 to 100)	الإنحراف المعياري
الجزائر	2010	15	−1.03	18.01	0.11
	2015	11	−0.85	24.63	0.13
البحرين	2010	11	−0.97	19.91	0.12
	2015	7	−1.32	12.32	0.14
جيبوتي	2010	9	−1.25	13.27	0.16
	2015	6	−1.40	9.36	0.16
مصر	2010	16	−1.15	13.74	0.11
	2015	14	−1.10	18.23	0.12
العراق	2010	12	−1.06	17.54	0.13
	2015	9	−1.19	14.78	0.14
الأردن	2010	16	−0.80	27.49	0.11
	2015	11	−0.78	26.60	0.13
الكويت	2010	11	−0.51	31.28	0.13
	2015	7	−0.65	28.57	0.14
لبنان	2010	15	−0.35	35.07	0.11
	2015	11	−0.48	31.03	0.13
ليبيا	2010	12	−1.89	2.84	0.12
	2015	8	−1.37	9.85	0.13
موريتانيا	2010	13	−0.95	20.85	0.12
	2015	10	−0.91	23.15	0.13
المغرب	2010	16	−0.73	28.91	0.11
	2015	13	−0.66	28.08	0.12
عمان	2010	10	−1.00	19.43	0.13
	2015	7	−1.03	20.20	0.14
قطر	2010	13	−0.89	24.17	0.13
	2015	9	−1.01	20.69	0.14
السعودية	2010	13	−1.74	3.79	0.11
	2015	8	−1.76	3.94	0.14
الصومال	2010	10	−2.07	1.42	0.14
	2015	9	−2.01	1.48	0.13
السودان	2010	13	−1.72	4.27	0.13
	2015	11	−1.82	3.45	0.13
سوريا	2010	13	−1.64	4.74	0.12
	2015	7	−1.85	2.96	0.14
تونس	2010	14	−1.37	9.95	0.11
	2015	14	0.19	54.68	0.12
الإمارات	2010	11	−0.91	22.75	0.13
	2015	9	−1.07	19.70	0.13
اليمن	2010	14	−1.34	10.90	0.11
	2015	8	−1.49	7.88	0.14

Source: World Bank، The Worldwide Governance Indicators (WGI) 2017.

الجدول (ج): مؤشر الاستقرار السياسي، وغياب العنف بالدول العربية (2010–2015)

البلد	السنة	عدد المصادر	قيمة الحوكمة) من2.5– إلى(2.5+	الترتيب المئوي (0 to 100)	الإنحراف المعياري
الجزائر	2010	7	−1.26	11.37	0.24
	2015	7	−1.05	13.33	0.20
البحرين	2010	7	−0.51	27.96	0.24
	2015	7	−1.08	11.90	0.20
جيبوتي	2010	4	0.26	54.50	0.28
	2015	4	−0.45	30.95	0.23
مصر	2010	7	−0.91	19.43	0.24
	2015	8	−1.34	8.57	0.20
العراق	2010	5	−2.25	2.37	0.27
	2015	6	−2.29	2.86	0.21
الأردن	2010	8	−0.31	34.60	0.24
	2015	9	−0.58	26.67	0.20
الكويت	2010	7	0.44	60.66	0.24
	2015	7	−0.11	40.95	0.20
لبنان	2010	7	−1.63	5.69	0.24
	2015	8	−1.72	7.14	0.20
ليبيا	2010	7	−0.03	45.02	0.24
	2015	6	−2.20	3.33	0.21
موريتانيا	2010	6	−1.08	14.69	0.25
	2015	6	−0.66	22.86	0.21
المغرب	2010	7	−0.38	33.18	0.24
	2015	8	−0.34	34.76	0.20
عمان	2010	7	0.59	66.82	0.24
	2015	7	0.69	68.57	0.20
قطر	2010	8	1.12	88.15	0.24
	2015	8	0.98	81.90	0.20
السعودية	2010	7	−0.22	36.97	0.24
	2015	7	−0.54	27.62	0.20
الصومال	2010	5	−3.10	0.00	0.27
	2015	6	−2.47	1.90	0.21
السودان	2010	6	−2.65	0.95	0.25
	2015	6	−2.17	4.29	0.21
سوريا	2010	7	−0.81	21.80	0.24
	2015	6	−2.94	0.00	0.21
تونس	2010	7	−0.04	44.08	0.24
	2015	8	−0.87	19.05	0.20
الإمارات	2010	7	0.78	72.99	0.24
	2015	9	0.76	71.43	0.20
اليمن	2010	6	−2.42	1.90	0.25
	2015	5	−2.63	0.48	0.22

Source: World Bank، The Worldwide Governance Indicators (WGI) 2017.

الجدول (د):مؤشر فعالية الحكومة بالدول العربية (2010–2015)

البلد	السنة	عدد المصادر	قيمة الحوكمة) من–2.5إلى(+2.5	الترتيب المئوي (0 to 100)	الإنحراف المعياري
الجزائر	2010	9	–0.48	38.76	0.19
	2015	11	–0.51	35.10	0.18
البحرين	2010	7	0.48	67.94	0.22
	2015	7	0.57	73.08	0.23
جيبوتي	2010	6	–0.99	15.79	0.23
	2015	6	–0.96	16.35	0.21
مصر	2010	10	–0.38	43.06	0.19
	2015	12	–0.76	22.12	0.17
العراق	2010	7	–1.22	9.09	0.22
	2015	8	–1.27	9.13	0.22
الأردن	2010	10	0.12	59.33	0.19
	2015	10	0.14	59.13	0.20
الكويت	2010	7	0.18	61.24	0.22
	2015	7	–0.02	52.88	0.23
لبنان	2010	9	–0.28	44.98	0.20
	2015	9	–0.47	37.98	0.21
ليبيا	2010	8	–1.10	13.40	0.21
	2015	8	–1.70	1.92	0.20
موريتانيا	2010	9	–0.96	16.27	0.20
	2015	10	–1.03	13.94	0.18
المغرب	2010	10	–0.09	50.72	0.19
	2015	11	–0.06	50.48	0.18
عمان	2010	6	0.42	66.51	0.23
	2015	6	0.09	55.77	0.24
قطر	2010	8	0.89	77.03	0.21
	2015	7	1.00	79.33	0.22
السعودية	2010	7	0.03	56.94	0.22
	2015	7	0.21	60.58	0.23
الصومال	2010	6	–2.24	0.00	0.23
	2015	8	–2.22	0.00	0.20
السودان	2010	9	–1.37	6.70	0.20
	2015	11	–1.48	6.25	0.18
سوريا	2010	9	–0.60	32.54	0.20
	2015	7	–1.63	2.88	0.24
تونس	2010	10	0.24	63.16	0.19
	2015	12	–0.10	49.04	0.17
الإمارات	2010	7	0.91	77.99	0.22
	2015	8	1.54	91.83	0.22
اليمن	2010	8	–1.02	14.35	0.21
	2015	7	–1.64	2.40	0.23

Source: World Bank، The Worldwide Governance Indicators (WGI) 2017.

الجدول(هـ): مؤشر نوعية التنظيم والضبط بالدول العربية (2010–2015)

البلد	السنة	عدد المصادر	قيمة الحوكمة) من–2.5إلى(+2.5	الترتيب المئوي (0 to 100)	الإنحراف المعياري
الجزائر	2010	9	−1.17	10.53	0.17
	2015	9	−1.17	10.58	0.18
البحرين	2010	7	0.73	75.12	0.21
	2015	7	0.83	76.44	0.22
جيبوتي	2010	6	−0.62	27.75	0.20
	2015	6	−0.69	28.37	0.20
مصر	2010	10	−0.16	46.89	0.16
	2015	12	−0.80	24.52	0.16
العراق	2010	6	−1.05	15.79	0.19
	2015	7	−1.23	8.65	0.21
الأردن	2010	10	0.23	56.94	0.17
	2015	12	0.05	55.29	0.16
الكويت	2010	7	0.17	55.50	0.21
	2015	7	−0.16	49.52	0.22
لبنان	2010	9	0.08	53.59	0.17
	2015	10	−0.28	43.75	0.18
ليبيا	2010	8	−1.18	9.57	0.19
	2015	7	−2.24	0.48	0.20
موريتانيا	2010	9	−0.82	22.97	0.17
	2015	9	−0.86	21.15	0.18
المغرب	2010	10	−0.07	51.20	0.16
	2015	12	−0.17	49.04	0.16
عمان	2010	7	0.46	66.99	0.21
	2015	7	0.58	71.63	0.22
قطر	2010	8	0.61	71.29	0.20
	2015	8	0.69	73.08	0.21
السعودية	2010	7	0.18	55.98	0.21
	2015	7	0.03	54.81	0.22
الصومال	2010	5	−2.38	0.48	0.21
	2015	6	−2.15	0.96	0.22
السودان	2010	8	−1.33	7.18	0.17
	2015	9	−1.50	4.81	0.18
سوريا	2010	9	−0.89	20.57	0.17
	2015	7	−1.63	4.33	0.22
تونس	2010	10	−0.02	53.11	0.16
	2015	12	−0.39	38.94	0.16
الإمارات	2010	7	0.34	61.24	0.21
	2015	9	1.13	82.69	0.20
اليمن	2010	8	−0.60	30.14	0.18
	2015	7	−1.10	12.50	0.20

Source: World Bank، The Worldwide Governance Indicators (WGI) 2017.

الجدول (و): مؤشر حكم القانون بالدول العربية (2010–2015)

البلد	السنة	عدد المصادر	قيمة الحوكمة) من–2.5إلى(+2.5	الترتيب المئوي (0 to 100)	الإنحراف المعياري
الجزائر	2010	14	–0.75	27.01	0.14
	2015	13	–0.83	20.67	0.15
البحرين	2010	11	0.48	64.93	0.16
	2015	9	0.46	67.79	0.18
جيبوتي	2010	9	–0.71	28.91	0.16
	2015	8	–0.90	18.27	0.16
مصر	2010	15	–0.12	51.18	0.14
	2015	15	–0.50	35.58	0.14
العراق	2010	10	–1.62	1.90	0.18
	2015	9	–1.46	3.85	0.18
الأردن	2010	15	0.22	61.14	0.14
	2015	13	0.46	68.27	0.14
الكويت	2010	10	0.60	66.35	0.16
	2015	8	0.03	58.65	0.18
لبنان	2010	14	–0.69	30.33	0.15
	2015	12	–0.79	24.52	0.15
ليبيا	2010	12	–0.94	18.96	0.15
	2015	9	–1.69	1.92	0.17
موريتانيا	2010	13	–0.87	21.80	0.14
	2015	12	–0.82	21.15	0.15
المغرب	2010	15	–0.16	50.24	0.14
	2015	14	–0.08	54.81	0.14
عمان	2010	9	0.64	67.30	0.17
	2015	8	0.46	68.75	0.18
قطر	2010	12	0.95	80.09	0.16
	2015	9	0.88	77.88	0.16
السعودية	2010	11	0.26	62.09	0.16
	2015	8	0.25	64.90	0.18
الصومال	2010	7	–2.45	0.00	0.19
	2015	8	–2.34	0.00	0.19
السودان	2010	11	–1.30	6.64	0.16
	2015	12	–1.18	8.17	0.16
سوريا	2010	13	–0.50	36.49	0.15
	2015	9	–1.43	4.33	0.18
تونس	2010	14	0.12	59.72	0.14
	2015	15	–0.05	56.25	0.14
الإمارات	2010	11	0.37	62.56	0.16
	2015	11	0.71	75.00	0.16
اليمن	2010	13	–1.07	13.27	0.15
	2015	8	–1.24	7.21	0.17

Source: World Bank، The Worldwide Governance Indicators (WGI) 2017.

الجدول (ز): مؤشر السيطرة على الفساد بالدول العربية (2010–2015)

البلد	السنة	عدد المصادر	قيمة الحوكمة) من−2.5إلى(+2.5	الترتيب المئوي (0 to 100)	الإنحراف المعياري
الجزائر	2010	11	−0.49	37.14	0.17
	2015	11	−0.68	28.37	0.15
البحرين	2010	8	0.25	64.29	0.19
	2015	6	0.17	62.50	0.17
جيبوتي	2010	6	−0.32	48.10	0.23
	2015	6	−0.58	33.65	0.23
مصر	2010	12	−0.55	34.29	0.17
	2015	14	−0.56	35.10	0.14
العراق	2010	9	−1.31	4.29	0.20
	2015	9	−1.37	4.33	0.17
الأردن	2010	12	0.04	59.52	0.16
	2015	11	0.26	64.42	0.14
الكويت	2010	7	0.40	68.57	0.19
	2015	6	−0.22	51.44	0.17
لبنان	2010	12	−0.86	20.48	0.17
	2015	11	−0.88	17.79	0.14
ليبيا	2010	8	−1.26	5.24	0.19
	2015	8	−1.69	0.96	0.18
موريتانيا	2010	10	−0.67	29.05	0.18
	2015	10	−0.91	16.35	0.18
المغرب	2010	13	−0.18	53.33	0.17
	2015	13	−0.25	50.48	0.14
عمان	2010	6	0.28	66.19	0.19
	2015	6	0.20	62.98	0.17
قطر	2010	9	1.57	91.43	0.18
	2015	7	0.98	81.25	0.16
السعودية	2010	8	0.06	60.00	0.19
	2015	6	0.06	59.62	0.17
الصومال	2010	7	−1.74	0.00	0.22
	2015	8	−1.62	1.44	0.18
السودان	2010	10	−1.26	5.71	0.18
	2015	11	−1.50	2.40	0.16
سوريا	2010	10	−1.08	12.86	0.17
	2015	7	−1.53	1.92	0.18
تونس	2010	11	−0.15	54.76	0.17
	2015	14	−0.11	55.29	0.14
الإمارات	2010	7	0.93	80.00	0.19
	2015	8	1.12	82.69	0.14
اليمن	2010	11	−1.16	10.00	0.18
	2015	8	−1.45	2.88	0.18

Source: World Bank، The Worldwide Governance Indicators (WGI) 2017.

الجدول (ح): المتغيرات الأساسية لمؤشر بيئة أداء الأعمال2016

الترتيب عربياً حسب قيمة المؤشر 2016	المجموعة	قيمة المؤشر 2016	سهولة بدء الأعمال			التعامل مع تراخيص البناء			تسجيل الملكية			الحصول على الكهرباء			الحصول على الائتمان			حماية المستثمرين	* تنفيذ العقود	
			القيمة	التغير عن 2015 القيمة	التغير عن 2015 النسبة %	القيمة	التغير عن 2015 القيمة	التغير عن 2015 النسبة %	القيمة	التغير عن 2015 القيمة	التغير عن 2015 النسبة %	القيمة	التغير عن 2015 القيمة	التغير عن 2015 النسبة %	القيمة	التغير عن 2015 القيمة	التغير عن 2015 النسبة %	القيمة 2016	القيمة 2016	
1	دول الخليج العربي	70.2	72.7	0.09	0.12	81.3	0.02	0.03	85.0	1.30	1.56	78.0	0.06	0.07	47.4	0.00	0.00	45.4	81.1	
2	دول المغرب العربي	62.2	71.7	2.41	3.47	75.7	-0.21	-0.28	72.1	4.32	6.38	76.8	0.19	0.25	31.9	0.00	0.00	27.6	79.9	
3	دول المشرق العربي	59.7	78.6	0.00	0.00	68.8	-0.41	-0.60	67.2	-0.66	-0.98	72.8	0.00	0.00	35.4	0.00	0.00	26.6	68.4	
4	دول الأداء المنخفض	59.4	68.8	0.86	1.27	75.4	-0.53	-0.70	78.0	-0.13	-0.16	80.3	0.14	0.18	10.3	3.09	43.04	25.0	77.9	
	المتوسط العربي	64.0	72.7			76.4			77.5			77.4			33.0			33.4	77.7	
	المتوسط العالمي	68.1	75.5			75.2			75.5			73.8			54.8			47.3	74.6	

تصنيف الأداء: أداء جيد جداً أداء جيد أداء متوسط أداء ضعيف أداء ضعيف جداً

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2016 . المؤسسةالعربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. ص49

الجدول (ط): نتائج اختبار Hausman للآثار الثابتة والعشوائية

النماذج	Chi-Square Statistic	Prob
النموذج (1)	6.331441	0.5016
النموذج (2)	5.415513	0.6094
النموذج (3)	12.723831	0.0791
النموذج (4)	10.192358	0.1779